



شرح الولؤ المنضود نظم متن المقصود
بقلم الفقير إلى كثر الرحمن



عفا الله عنه وعافاه آمين
المدرّس بالعلم العالي جدار العلوم الدينية بمكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

الناسد
دار المجتمع العلمي للنشر والدراسات
شارع الملك عبد العزيز بجدة
تليفون ٢٥٠٤٥



فَخَالِ الْوَيْلَ

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم الترخيص : ٤١٢٠٠٠
اسم المستفيد : ...

شرح الأصول

شرح الأصول المنصود نظم متن المقصود
بقلم الفقير إلى الله الرحمن

الشيخ زكريا

عفا الله عنه وعافاه آمين

المدرس بالاسم العالي بدار العلوم الدينية بمكة المكرمة

الطبعة الاولى

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

الناشر

دار المجمع العلمي للنشر والتوزيع

شأن الملك عبد العزيز بجدة

تلفون ٢٥٠٤٥

تقديم

ان احسن تبر صاغه اللسان فى مقامات الكلام ، وابهى حبر حاكته
 لبتان وصرفته الاقلام حمد الله تعالى المنزه عن المثال وشائبة الاعلال .
 حمده سبحانه وهو الكريم المتعال . واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
 له المقدس فى ذاته وصفاته عما يقول الجاهال . واشهد ان سيدنا محمدا عبده
 ورسوله مصدر الفضل البالغ فى الفصاحة والبلاغة ذروة الكمال ، صلى الله
 عليه وعلى آله واصحابه المؤسسين لقواعد الدين ، وعلى التابعين لهم باحسان
 الى يوم الدين وعنا معهم بفضلك ورحمتك يا ارحم الراحمين .

اما بعد . . فقد طلب منى من لا تسعنى مخالفته ان اكتب ما تيسر
 نرحا على ارجوزتى الموسومة باللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود فى علم
 لصرى . فاجبته الى ذلك وان لم آكن من اهل تلك المهامه والمسالك . وليبت
 بعونه لتشملنى بركته فشرعت فى ذلك مجانبيا التطويل الممل والاختصار
 لخل . وسميته (بفتح الودود . بشرح اللؤلؤ المنضود . نظم متن المقصود)
 . غالب ما اعتمد عليه فى النقل شروح المقصود كالمطلوب . وشرح السعد على
 لزنجانى .

راجيا من الله عز وجل ان يصلح السرائر والنيات ، ويوفق للصواب
 . يسدد الخطوات . ومؤملا من الأخ الصالح ومن اطلع على الكتاب أن
 ينسانى من صالح الدعوات . والرجو ممن اطلع على شىء فى كتابى هذا
 ما زلت به القلم أو طغى به القلم . مما ادى اليه فكرى الفاتر ونظرى
 لقاصر ان يسد الخلل ويصلح ما حصل فقلما سلم مكثار أو اقل له عثار
 . فى المثل «من آلف فقد استهدف» والله اسأل أن ينفع به متنا وشرحا نفعا عاما
 . فله على ما يشاء قدیر وبالإجابة جدير . وهذا أوان الشروع فى المقصود
 حون الملك المعبود فاقول وبالله التوفيق .

المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابتدأت بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بخبر : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتى » ، وفي رواية : أقطع ، وفي رواية : أجزم . وعلى كل فالعنى أنه ناقص قليل البركة ، وإن تم حساً فلا يتم معنى ، وفي رواية بالحمد لله بدل بسم الله وفي أخرى بذكر الله ، والباء في بسم أصلية متعلقة بمحذوف وجوباً وكونه فعلاً مضارعاً ومن مادة التأليف هنا ومتأخراً أولى ، والاسم عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو فأصله سمو حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل وجمعه أسماء ، والباء للمصاحبة التبركية على المختار ومنه قوله تعالى : « اهبط بسلام » ، وسلامته عن التكلف وارتكاب المجاز ، وقيل : للاستعانة وقيل للإلصاق وهو أولى من الاستعانة لأنه حقيقى هنا ، تقول : أمسكت بزيد إذا قبضت على شيء مما يجبسه من يد أو ثوب أو نحوها ، والاستعانة لا تكون كذلك لأنها تستعمل في المجاز غالباً وما هنا من قبيل مسألة الثوب بل أولى لعدم الواسطة هنا أفاده العلامة الأمير . ١ هـ . مخوف . (والله) علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الكمالات وهو علم غير مشتق على الأصح وهو أعرف للمعارف على الإطلاق ، وقيل مشتق وأصله على هذا إله كإمام أدخلت عليه أل للتعريف ثم حذفت الهمزة اعتباطاً أو تخفيفاً ونقلت حركتها إلى اللام ثم مكنت اللام الأولى وأدغمت في الثانية تسهيلاً وقيل غير ذلك والأصح الأول ، وهو كونه غير مشتق ، ولا يرد عليه ظاهر قوله تعالى : (صراط العزيز الحميد .. الله) إنه نعت فيكون مشتقاً لما قيل إنه بدل كقولك مررت بالرجل الكريم زيد .

(فوائد) الأولى : إن هذا الاسم الكريم وهو لفظ الجلالة تفرد به تعالى قال سبحانه (هل تعلم له سميا) .

الثانية : أ كثر العلماء على أنه اسم الله الأعظم وتختلف الإجابة به لتختلف بعض شروطه .

الثالثة : اختيار هذا الاسم الجليل في البسملة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر في الألسن وأدور في الاستعمال ولكونه مستجمعا لجميع الصفات .

الرابعة : ذكر السيوطي رحمه الله في رسالته على البسملة أن هذا الإسم الجليل ذكر في القرآن في ألفين ومبشرين موضعاً « اهـ » تدرج (والرحمن الرحيم) نعتان لله مشتقان من الرحمة كمنان من المن وهليم من العلم ، والمشهور أن الرحمن هربي مشتق ، وقيل : عبري وقيل : علم هير مشتق والأول أصح وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم ، ولذا قال العلامة البغوي في تفسيره إن بعضهم يقول : الرحمن بمعنى العموم والرحيم بمعنى الخصوص ، ولأن زيادة البناء تدل على زيادة للمعنى ، والرحمن من الصفات الخاصة به تعالى فلا يطلق على غيره ولو مقيداً ، وأما تسمية مسيلة الكذاب بذلك فتعنت في الكفر ، وأصل الرحمة رقة في القلب وانعطاف أريد بها في حقه تعالى لاستحالة معناها الحقيقي غايتها من الإنعام لأن صفاته تعالى تعتبر بالغايات التي هي أفعال لا بالمبادئ التي هي انفعالات فيراد بها غايتها من التفضل والإحسان فيكون في الكلام مجاز مرسل تبعي ، وتوصيف الجلالة بالرحمن الرحيم إن كان مجرد المدح فيقتضى الحال حيثئذ القطع . لأنهم قالوا إذا كان المقصود من النعت مجرد المدح فالأولى قطعه لنعين المنعوت بدونه ، وما هنا منه وأولى ، لكن القراءة سنة متبعة ، وجملة البسملة خبرية الصدر — لإنشائية المعجز ، إذ يصدق على صدرها وهو أولف

إنه خبر لصديق حد الخبر عليه وهو ما قصد به حكاية ما في الخارج وعلى عجزها وهو مستعينا مثلاً أنه إنشاء لصديق حد الإنشاء عليه وهو ما لم يقصد به ما ذكر وبهذا يتضح محل الخبر والإنشاء من البسمة ويسقط امتشكال كونها خبرية أو إنشائية ، قال العلامة للميناوي على الجوهر المكثرون وما سوى هذا من الأقوال فهو غير سديد اهـ . وهذا آخر ما كتبت على البسمة وفيه الكفاية . من أراد المزيد على ذلك فعليه بالمطولات ، وإنما لم آت بها نظماً لتعسر على نظمها المعروف ولما ذكروا أن نظمها مكروه .

ثم شرعت أتكلم على الخطبة فأقول :

يقول راجي العفو والغفران أحمد نجل جابر الجبرائي

حمداً لمن صرفنا وشرفا وباللسان العربي أتحمداً

قوله : (يقول) مضارع قال الأجوف ، وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها فسكن الواو وصار يقول بضم القاف وسكون الواو . وقوله (راجي) أى مؤمل لإسم فاعل من الرجاء وهو ضد اليأس (والعفو) مصدر عفا يعفو من باب نصر ، والعفو عدم المؤاخنة على ترك مأموره أو فعل منهى عنه ولو بعد تقريره على من صدر منه بأن يقال له أنت فعلت كذا ، أو لم فعلت كذا . ثم يقال عفوت عنك (الغفران) هو والمغفرة مصدران لغفر يغفر والغفر هو الستر والمراد به هنا ستر الأوزار في الدنيا وعدم المؤاخنة عليها في الآخرة ، فبين العفو والمغفرة عموم وخصوص مطلق ، وقيل : المغفرة تستلزم العفو وهو ظاهر .

وقوله : (أحمد) هو اسم الناظم وكنيته أبو محمد .

وقوله : (نجل جابر) أى ابن جابر لأن جابراً اسم أبيه والنجل ولد الصلب ،

(والجبراني) نسبة إلى أحد أجداده يقال له جبران بضم الجيم ومكون الباء الموحدة اليائي جنسا الضحوى بلدا الشافعي مذهباً .

وقوله : (حمداً) إلى آخر الكتاب مقول القول وحمداً مصدر حمد يحمده والاسم منه الحمد أيضاً . وهو لغة الثناء بالجميل على الجليل الاختياري على جهة التبجيل أى التعظيم وعرفا فل ينبىء عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد وغيره ويرادفه الشكر لغة ، وأما عرفا فمعناه صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فيما خلق لأجله فبين الحمد والشكر عموم وخصوص وجهى ، وإنما ابتدأت ثانياً بالحمد له بعد البسملة للجمع بين الروايتين فى الحديث المار لأن فيه رواية بحمد الله وإشارة إلى أنه لا منافاة بينهما إذ الابتداء حقيقى وإضافى ، فالحقيقى حصل بالبسملة والإضافى بالحمد له وإنما اخترت صيغة المصدر فى الحمد له لإفادته التجدد والحدوث إذ المقصود منه الإنشاء ولضيق النظم عن التجربة وإن كانت أبلغ .

وقوله : (لمن) اللام للاستحقاق ومن اسم موصول تستعمل فى العاقل غالباً (صرفنا) أى أجرانا طبق لإرادته الأزلية لأن المراد بالمصرف هنا الله عز وجل إذ هو المصرف لكل شئ والحرك ، والمعنى نحمد حمداً مستحقاً لله الذى صرفنا .

وقوله : (وشرفا) بألف الإطلاق من التشريف وهو العلو والافتخار أى شرفنا بأن جعلنا من أشرف البشر وهم العرب ، وشرفنا بالشرف الخالد وهو الإسلام وكوتنا من أمة محمد ﷺ التى هى خير أمة أخرجت للناس ، ولا يخفى مافى الكلام من براعة الاستهلال وهى لغة حسن المطلع ، واصطلاحاً أن يأتى الإنسان فى أول خطبته بما ينوء بالمقصود وعكسه براعة المقطع وهى براعة الختام .

وقوله : (وباللسان العربي) أى باللغة العربية نسبة إلى العرب المعروفين
وهم أولاد سام بن نوح عليه السلام ، ولغتهم هى أفصح اللغات وأشرفها .

وقوله : (أتخفا) من الإتحاف وهو إعطاء الشيء النفيس على سبيل التكريم

ثم صلاة الله مع سلامى هلى النبي أفصح الأنام
محمد وصحبه والآل ما جرد الصحيح هن إعلال

وقوله : (ثم صلاة الله) معطوف على ما قبله ، والصلاة من الله هى الرحمة
المقرونة بالتعظيم ، ومن الملائكة الاستغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء .

وقوله : (مع سلامى) بسكون العين للوزن أى تسليمى والمراد هنا التحية
إذ إرادة الأمن فى هذا المقام وهم أن المسلم عليه مظنة الخوف وهو ﷺ وأتباعه
الصالحون لا خوف عليهم وإن قال لى لأخوفكم الله لأن كونه أشد خوفا من
الله وأتقى له لا يستلزم كونه مظنة الخوف بل هو من صفات الكمال والقصد من
الحمد والصلاة والسلام الإنشاء .

وقوله : (على النبي) بالهمزة وتركه مع تشديد الياء ، إنسان حر ذكر سليم
الطباع أوحى إليه بشرع يعمل به لنفسه فإن أمر بتبليغه فنبى ورسول أيضا ،
ومعلوم أنه عليه الصلاة والسلام جمع بينهما وحاز ما لم يحزه غيره من الرسل .

وقوله : (أفصح الأنام) أى الخلق أى أجردهم نطقا ، وأفصح أفعل
تفضيل من الفصاحة وهى ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح
والمراد هنا فصاحة المتكلم فهو ﷺ أفصح الخلق وأفضلهم على الإطلاق
و (مجل) بالجر بدل من النبي أو عطف بيان هليه وهو علم على نبينا ﷺ
منقول من اسم مفعول سعى به بإلهام من الله عز وجل لكثرة خصاله الحميدة

(وصحبه) اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بالنبي ﷺ مسلماً حال حياته وبعد البعثة وإن لم يره . (والآل) — معطوف على صحبه من عطف العام على الخاص إذ المراد بهم هنا أتباعه إلى يوم القيامة .

وقوله (ماجرد الصحيح عن إعلال) أى مدة تجريده الخ ، والصحيح من الأفعال ماخلت أصوله من حروف العلة . والمعتل ما لم يخل عن ذلك كما سيأتى ، والإعلال مصدر أعله والصحيح من الصحة وهى ضد السقم ، وفى ذكر الصحيح والإعلال مالا يخفى من براعة الاستهلال .

ثم قال :

وبعد فالتصريف للمعلوم كالكوكب الزاهر للنجوم
قوله (وبعد) هى كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر والواو نائبة هن أما . وأما نائبة عن مهما الشرطية والأصل مهما يكن من شئ بعد ولذا لزم الفاء فى حيزها . « فائدة » : أساليب الكلام ثلاثة تكلم كأننا وخطاب كأنت وغيبة كهو ، والانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر ينقسم إلى ثلاثة أقسام تخلص واقتضاب وفصل خطاب .

فالتخلص هو الانتقال من الفزل إلى المديح ، والاقتضاب هو الانتقال مما لزم إلى مالا يلزم وفصل الخطاب مخصوص بأما بعد أو ما يقوم مقامها ، ويستحب الإتيان بها فى الخطاب والمكاتبات رواه الشيخان واختلفوا فى أول من قلما على خمسة أقوال .

أصحها وأقربها أنه نبى الله داود عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام وكانت فصل الخطاب له ، قال الله تعالى (وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب) والتصريف تفعيل من الصرف وسميأتى تعريفه .

وقوله (للعلوم) جمع علم وهو حكم الذهن الجازم المطابق لموجب .
 وقوله (كالكوكب الزاهر) أراد به أن علم البصر بالنسبة لساير العلوم
 كنسبة الكوكب الزاهر المنير لساير الكواكب أى النجوم . كما أوضحه بقوله
 للنجوم جمع نجم فهو أخص من الكوكب .
 ثم قال الناظم .

وألفت فيه فحول العرب بالبسط والإيجاز جم الكتب
 وخير ما ألف في ذا الشأن مختصر المظم النعمان

وقوله : (وألفت) بناء التأنيث ماض من التأليف وهو وضع الأشياء
 أصنافا متناسبة على وجه الألفة وأما التصنيف فهو وضعها لاعلى وجه الألفة .
 وقوله : (فحول العرب) جمع فحل بسكون الحاء المهمة وهو الشهير بالذكورة
 الكلمة من كل نوع ومنه فحل الإبل وهو الممد اضراها . والمراد هنا بإلقاء
 العرب وفصحاؤهم شبهوا بذلك بجامع النفع والكمال فى كل .

وقوله : (بالبسط) بموحدة مفتوحة ومبين مهمة ما كنة آخره طاء مهمة ،
 هو والاطناب بمعنى واحد وهو تأدية المعنى بلفظ أكثر منه لفائدة . كقوله تعالى
 حكاية (رب اشرح لى صدرى) فإن قوله رب اشرح لى يفيد شرح شىء ماله .
 وقوله : صدرى يفيد ذلك المبهم . ونحو اللهم متعنا بالنظر إلى وجهك
 الكريم بفضلك مع أحبابنا فى جنات النعيم ، وفائدة ذلك إظهار شأن الجنة
 بوقوع الرؤية فيها أما البسط بدون فائدة فإسهاب وحشو وهو معيب عند العرب .
 وقوله : (والإيجاز) بالجر عطا على البسط . والإيجاز هو الاختصار بمعنى
 واحد وهو تأدية المعنى بلفظ أقل . منه بدون إخلال وينقسم إلى قسمين إيجاز
 قصر . كما فى قوله تعالى « ولكم فى القصص حياة » وإيجاز حذف نحو قوله تعالى
 « وأسأل القرية » أى أهل القرية ، ونحو « أنى اضرب بعصاك البحر فانقلب » .
 أى فاضرب فانقلب .

وقوله (جم السكتب) من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الكتب الكثيرة .
وقوله (وخير) أفعل تفضيل إذ أصله أخير .

وقوله (ماألف فى ذا الشأن) أى الفن وهو فن التصريف أى أحسن وأخير
مختصر فى فن التصريف بالنسبة لما دونه متن المقصود للإمام الأعظم أبى حنيفة
النعمان المذكور .

فى قوله (مختصر المعظم النعمان) قيل المراد بأبى حنيفة لإمام الأئمة
المشهور صاحب المذهب . ولنتبرك بذلك يسير من ترجمته فنقول كما قال الإمام
التنويرى رحمه الله تعالى فى تهذيب الأسماء واللغات . هو الإمام البارع أبى حنيفة
النعمان بن ثابت بن زوطى بضم الزاى وفتح الطاء . زاد الشيخ أبو اسحاق
فى الطبقات بن مائهولى ابن تميم الله بن ثعلبة . ولد سنة ثمانين من الهجرة وتوفى
رحمه الله تعالى ببغداد سنة خمسين ومائة وهو ابن سبعين سنة أخذ الفقه عن حماد
بن أبى سليمان وأدرك رحمه الله تعالى فى زمنه أربعة من الصحابة رضوان الله تعالى
عنهم أجمعين . أسس بن مالك ، وهب الله بن أبى أوفى ، ومسل بن سعد ،
وأبو الطفيل رضى الله عنهم لكنه لم يأخذ عن أحد منهم وأشهر أصحابه ثلاثة
أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وزفر . رحمهم الله . انتهى من الفتح الرحمانى
باختصار . وقيل المراد بأبى حنيفة هنا غير الإمام المشهور وهو الأقرب فقد
قال فى الفتح الرحمانى أيضا بعد أن ذكر مؤلفات الإمام أبى حنيفة رحمه الله
وذكر منها متن المقصود ثم قال إن نسبة المختصر المذكور إلى الإمام أبى حنيفة
صاحب المذهب فيه توقف اهـ . ويؤيده ما جاء أن وضع علم الصرف حدث بعد
زمن الإمام بكثير فيتعين أن أبى حنيفة صاحب المختصر المذكور غير أبى حنيفة
الإمام المشهور .

وقد قال الأكثر : إن واضع العلم المذكور هو ، معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء

وتشديد الرأ نسبة إلى بيع الثياب المروية وهو أيضا بعد الإمام باتفاق ، وقال في القانون لليوسى ، واضعه هو الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه وعليه فلا يبعد نسبة المختصر إلى الإمام أبى خيفة صاحب المذهب كما لا يخفى .

ثم قال الناظم :

وقد قصدت نظمه لاعم ما
رب ترتيبه ما أمكنا وربما حذف ما عنه غنى

بينت في هذين البيتين الوجه الحامل لى على نظم المتن المذكور وذلك أنى شرعت فيه بدون طلب من أحد بل مساهمة لعلاء العربية وتعرضا لهذا الخير الجزيل وإن لم أكن من أهله .

والتزمت فى ذلك ترتيب الأصل فى الأبواب والمواضيع حسب الإمكان والطاقة ولا أخرج عن ترتيبه من تقديم أو تأخير إلا لمناسبة ظاهرة كما فعلت بذكر مزيد الثلاثى مع مجردة وكذا الرباعى . والتزمت أيضا أنى لا أ حذف منه شيئا إلا ما يستغنى بذكر غيره عنه ولو على سبيل الإجمال كما فعلت فى باب تصرف الأفعال الصحيحة كما سيأتى وربما زدت فيه شيئا يسيرا مما لا يستغنى عنه وإلى ذلك أشرت بقولى :

فيه زيادات من الزنجاني شامدات فيه بالعيان

أى هذه الزيادات ظاهرات ترى معاينة لمن تأملها .

وقوله : (من الزنجاني) نسبة إلى زنجان قرية من أعمال خراسان ، والزنجاني هو صاحب مختصر التصريف واسمه عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني رحمه الله أشرت بذكره لأبين أن الزيادات التى ستذكر ما اخترعتها من تلقاء نفسى استنتاجا بل هى منقولة عن الإمام المذكور فتارى من زيادة موافقة

للاصواب أو فائدة فهي منقولة عن غيري وإن وجد تقصير فهو مني ، ولذا قلت :

وما ترى فيه من التخليط فانه يعزى إلى تفريطي
لأننى لذاك لست أهلا وليس لى فيما أروم أصلا
لكن تطغلت على مياهم لكى تكون الدلو فى دلائهم
فالمراد بالتخليط ما كان حادف مسددا بالتفريط مجاوزة الحد .

وقوله : (لذاك) أى النظم المذكور

وقوله : (فيما أروم) أى أقصد .

وقوله : (أصلا) الأصل هو الأساس لأن أصل هذا النظم هو أول قراءتى
فى علم التصريف فشرعت فيه قراءة وتصنيفا ولذا قلت (لكن تطغلت الخ)
أى أقدمت على نظمه بدون تأهل ، والتطفل هو الحضور إلى مواعيد الغير بدون
دعوة . والمياه جمع ماء وأصله موه تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا
ثم حذفت الماء وعوض عنها الهزمة والضمير فى مياهم يعود إلى العلماء بقرينة
السياق وكذا فى دلائهم . والدلو هى المعروفة التى ينزح بها الماء من البئر ثم قال :

وها أنا استعنت بالله على نظمى له أرجوزة فصلا
وكان أن جاءت بحمد الله عزيزة النظم والأشياء
حوت لما قد جاء فى المقصود سميتها بالؤلؤ المنضود
والله أرجو أن يخلص العمل لوجهه وأن يحقق الأمل

فلاستعانة هى خلق قدرة الطاعة فى العبد ، والنظم هو ضد النثر ويسمى
شعرا وقريضا وغير ذلك ، والأرجوزة ، من الرجز بالتحريك وهو بحر من بحور
الشعر على المشهور ، وأجزاؤه مستعملن ست مرات ، والمعنى امتعنت بالله على
ما قصدت نظمه فأعاننى وجاء على أحسن مثال كما نبهت على ذلك بقولى : عزيزة

النظير والأشياء . والنظير المثل وجمعه نظائر والأشياء جمع أشبه ومعناه وضع الأشياء - تشابه ومتاثلة .

وقوله : (حوت الخ) يعنى أن هذه الأرجوزة حوت أى جمعت بحمد الله مافى متن المقصود مع زيادة ومع ذلك سميتها بالؤلؤ والمنضود ليطابق الاسم المسمى والؤلؤ بهمزتين مع ضم اللامين جوهر من الجواهر النفيسة واحده لؤلؤة ، والمنضود المنظوم .

وقوله : (والله أرجو) أى أؤمل ولفظ الجلالة بالنصب على التعظيم معمول أرجو وتقديم المعمول يفيد الحصر أى أرجو الله . لا غيره .

وقوله : (أن يخلص العمل) من الإخلاص وهو ترك الرياء والعمل بالعين ما يعمل الإنسان بجوارحه الشامل لعمل اللسان .

وقوله : (وأن يحقق الأمل) بالهمزة ما يؤمله الإنسان ويرجوه من الخير .

ولما فرغت من الكلام على الخطبة شرعت فى بيان حد التصريف وبيان الأصل والفرع مترجما — لذلك بباب من زيادتى قلت .

باب حد التصريف مع بيان الأصل والفرع

تصريفهم في اللغة التغير وفي اصطلاح جاء يانصير
تحويل أصل واحد لأمثلة مختلفات لمعان جملة
وليس تحصل هذه المعاني إلا بهذا التحويل للمباني
والأصل ماصار عليه يبنى والفرع بالعكس على الأصل انبنى

الباب لغة فرجة في سائر يتوصل به من خارج إلى داخل ومن داخل إلى خارج واصطلاحاً اسم الجملة من العلم تشتمل على فصول ومسائل غالباً . والحد هو الجامع لأفراده المانع من دخول غيرها عليه ، والتصريف تفعيل مصدر صرف بالتشديد وأصله تصرف لوجوب اشتغال المصدر على جميع حروفه ثم أبدلت الراء الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وهو مأخوذ من الصرف للمبالغة والتكثير ، والضمير في تصريفهم يعود إلى الصرفيين .

وقوله : (في اللغة) أى لغة العرب أى التصريف في اللغة التغير يقال صرفت الشيء فتصرف أى غيرته فتغير يعنى أن للتصريف معنيين معنى في اللغة وهو ما وضع له واضع لغة العرب وهو الله سبحانه وتعالى على الأصح ، واللغة هي الألفاظ الموضوعة للمعاني المقصودة من لغى بالكسر يلغى لغياً إذا لهج بالكلام وأصلها لغى أو لغو والثناء عوض وجمعها لغى كبرة وبرى ، ومعنى في الاصطلاح ويعبر عنه بالمعنى الصناعى بكسر الصاد وهو العلم الحاصل من التمرن على العمل ، وأشار إليه بقوله (وفي اصطلاح جاء إلخ) أى التصريف اصطلاحاً تحويل أصل واحد أى تغييره إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل تلك المعاني إلا بهذا التغير فمثلاً . الضرب فتصريفه إلى ضرب ويضرب واضرب

هو التصريف والمعاني جمع معنى من العناية مصدر ميمي نقل إلى معنى للفعول وأريد به ما يراد من اللفظ واختيار التحويل في المعنى الاصطلاحي أولى .
التغيير لما في التحويل من معنى النقل وفي المغرب : التحويل النقل من موضع الى موضع آخر . وكذا في الصحاح زاد فيه وحولته فتحول يتعدى ولا يتعدى والاسم منه الحول قال الله تعالى (لا يبغيون عنها حولا) اهـ . لكن لا يجوز تفسير التصريف بالتحويل لفة لأنه أخص من التغيير ثم إن المراد بهذا التعريف بيان لفظ التصريف لغة واصطلاحاً بقطع النظر عن تعريف علم التصريف أما هو فأحسن ما يقال في تعريفه أنه علم بقواعد تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإهراب ولا بناء كما ذهب إليه ابن الحاجب . وفي حل المعقود : الصرف علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها أو من حيث ما يعرض لها من صحة أو إهلال أو إبدال أو نحوها اهـ . (تنبيه) علم مما تقرر أن التعريف المذكور في النظم يشتمل على العلل الأربع لأنه مركب صادر من فاعل مختار وكل ما كان كذلك فلا بد له من علل أربع وذلك لأن العلة إما أن تكون داخلة في المعلول أو خارجة عنه فالأول إما أن يكون حصول المعلول بها بالفعل أو بالقوة . الأولى العلة الصورية . والثانية العلة المسادية ، والخارج إما أن يكون مؤثراً في المعلول أولاً . الأول العلة الفاعلية : والثاني العلة الغائية فنلا حروف الأصل فلهيئة المعارضة لها هي العلة المسادية والصورة الحاصلة من اجتماعها هي العلة الصورية والواضع مثلاً هو العلة الفاعلية وحصول المعاني المقصودة هي العلة الغائية فعلم بذلك أن التعريف تضمن الإشارة إلى كل من العلل الأربع . انتهى من السعد بتصرف .

(وقوله والأصل ما صار الخ) بيان لحد الأصل والفرع لأن الأصل مذكور في حد التصريف فيحتاج إلى تعريف ويلزم مع ذلك تعريف الفرع أي الأصل

ما يبنى عليه غيره حسيا كان البناء كبناء السقف على الجدار . أو عقليا كبناء المشتقات على المصادر والمعلولات على العلل والمراد بالأصل هنا المصدر والفرع ما يبنى على غيره عكس الأصل حسيا كبناء الفروع للشجرة والأولاد للوالدين أو عقليا كالمشتقات للمصادر .

ثم شرحت في بيان الفعل بقولى . « باب بيان الفعل »

الفعل ضربان ثلاثى وما يسمى رباعيا كما قد هلمنا
وقسموا كلا إلى مجرد وذى زيادة فحقق واقصد

أقول الفعل بكسر الفاء ومكون العين اسم مصدر الفعل بفتحها ومصدره
الفعل بفتح الفاء ومكون العين أو منحوره كما سيأتى .

ثم نقل اسم المصدر إلى الكلمة المعروفة فهو أى الفعل كلمة دلت على معنى
فى نفسها واقتترنت وضعا بأحد الأزمنة الثلاثة التى هى الماضى والمستقبل
والحال . وينقسم الفعل إلى قسمين . ثلاثى وهو ما كان ماضيه على ثلاثة
أحرف . ورباعى وهو ما كان ماضيه على أربعة أحرف وكل منهما ينقسم
إلى مجرد ومزید فيه كما سيأتى .

وعبارة المقصود الأفعال على ضربين أصلى وذى زيادة . فالأصلى ثلاثى
ورباعى انتهت . فأراد بالأصلى المجرد وبذى الزيادة المزید فيه . والحاصل أن
الفعل من حيث هو إما ثلاثى وإما رباعى وكل منهما إما مجرد أو مزید فيه لأنه
لا يخلو إما أن يكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة الأول الثلاثى والثانى
الرباعى إذ لم يبن فعل خماسى مجرد ولا ثنائى بشهادة التبع والاستقراء وكل
من الثلاثى والرباعى إما مجرد أو مزید فيه فالأول هو ما بقى على حروفه الأصول

والثاني ما زيد عليها بحرف أو أكثر من حروف الزيادة الآتية ونعني بالحروف
الأصول ما تقابل بالغاء والعين واللام .

« فائدة » : يندرج تحت قولنا الفعل ضربان الخ أربعة أقسام الثلاثي
والرباعي والمجرد والمزيد فيه وبقي أربعة أخرى لأن كل واحد من الأربعة
المذكورة إما سالم أو غير سالم فصارت الأقسام ثمانية والسالم كما سيأتي ما خلت
أصوله عن حروف العلة والهمزة والنضعيف والأمثلة نحو . نصر . وعد .
أكرم أو وعد . دحرج . زلزل . تدحرج تنزل . فدخل في المضاعف نحو
مست . وظلت اه . لوجود التضعيف في أصلهما نحو مسست وظللت اه .
والمضاعف من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ومن الرباعي
ما كانت فائده ولامه الأولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية اه .
معتمد على الزنجاني بتصرف (تنبيه) : قال التفتازاني اعترض على قولهم الفعل
إما ثلاثي وإما رباعي بأنه تقسيم للشيء إلى نفسه وإلى غيره لأن مورد القسمة
أحدهما وأيا ما كان فهو تقسيم للشيء إلى نفسه وإلى غيره وهو محال . وأجيب
بأن الفعل الذي هو مورد القسمة أعم منهما فالمراد مطلق الفعل من غير نظر
إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة فلا يلزم النتيجة فتدبر اه .

« فائدة » : قال في المطلوب بتصرف إنما لم يذكر الحرف لعدم تصريفه ولذا
قال في الخلاصة : « حرف وشبهه من الصرف برى » اه . وأراد بشبه الحرف
الأسماء المبينة والأفعال الجامدة كعسى وليس ولم يذكر أى متن المقصود الإسم
وتبعه الناظم مع أن له تصريفاً من توحيد وتثنية وجمع ونحوها لأن المراد بيان
الأفعال لا الأسماء اه .

« تنبيهان » الأول : قال في المطلوب أيضاً إنما لم ينقص الفعل المجرد عن

ثلاثة أحرف لأنه لا بد لنا من حرف يبدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما .

الثاني : قال في المطلوب أيضاً قولهم : ثلاثي ورباعي بضم أولهما نسبة إلى ثلاثة أو أربعة هلى غير قياس . والقياس ثلاثي بفتح أوله وأربعى بهمزة في أوله ومكون الراء يلامد للباء لكن سمعنا في كلامهم على خلاف القياس . انتهى . ثم أخذت في بيان الثلاثى المجرد بقولى :

فصل في بيان أبواب الثلاثى المجرد

وسنة أبواب فعل جردا من الثلاثى كما قد وجدا
أولهما بفتح عين من فعل والضم في مضارع له اكتمل
كنصر الفيث بلاد العرب ويرزق الضيف مريد القرب

الفصل ائمة الحاجز بين الشيتين . واصطلاحاً اسم جملة من العلم يشتمل على فروع ومسائل غالباً . ذكرت في هذا الفصل أبواب الثلاثى المجرد وهى ستة أبواب منحصرة في ثلاثة أبنية لأن أول الماضى الثلاثى لا يكون إلا مفتوحاً وثانيه يكون مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً ، ولا يكون ما كنناً لئلا يلزم النقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع قال في الخلاصة « وافتتح وضم وا كسر الثانى من فعل ثلاثى » اهـ . فتلخص منه أن الأبنية ثلاثة كما ذكرنا . فالأول منها . وهو ما كان مفتوح العين في الماضى يأتى منه ثلاثة أبواب لأن مضارعه قد يكون بضم العين وهو الباب الأول نحو نصر ينصر وقد يكون بكسرها وهو الباب الثانى نحو ضرب يضرب وقد يكون بفتحها وهو الباب الثالث نحو فتح يفتح والثانى من الأبنية وهو ما كان مكسور العين في الماضى فيأتى منه بابان لأن مضارعه

قد يكون مفتوح العين وهو الباب الرابع نحو : علم يعلم ، وقد يكون مكسورها وهو الباب السادس نحو حسب يحسب .

والثالث : وهو ما كان مضموم العين في الماضي ولا يكون عين مضارعه إلا مضموماً أيضاً ، ويأتى منه باب واحد فقط وهو الباب الخامس نحو : حسن يحسن فصارت الأبواب ستة من ثلاثة أبنية كما وضخناه .

(وقوله أولهما) بفتح عين الخ إشارة إلى الباب الأول وهو ما كان مفتوح العين في الماضي ومضموماً في المستقبل ومثلنا له بمثالين إيضاحاً وهذا الباب يكون متعدياً ولازماً فالمتعدى منه كالمثالين في النظم ، ومعنى نصر الغيث الخ أى المطر أى أغاثها وهبط عليها .

(وقوله ويرزق الضيف) مضارع رزق والضيف مفعوله وفاعله مرید .
القرب جمع قرب فهو ما يتقرب به وأما اللازم منه نحو : تعد وعثر يعثر .
ثم ذكرت بقية الأبواب على ترتيب العدد مع التمثيل والإيضاح حسب الطاقة فقلت :

والثانى بالفتح لعين في المضى والكسر في مضارع له ارتضى

نحو ضربت العبد سوطاً وجلس زيد أمام شيخه وما عبس

هذا هو الباب الثانى من الأبواب الستة المذكورة وهو ما كان مفتوح العين ومثل له بمثالين إشارة إلى أنه يجىء متعدياً ولازماً . فالمتعدى كالمثال الأول واللازم كالمثال الثانى والسوط بفتح السين المهملة وسكون الواو وبالطاء المهملة فى آخره آلة يضرب بها وهو منصوب بنزع الخافض أو على أنه مفعول مطلق .

وقوله : (وما عبس) بمهملة فوحدة فسين مهملة أى أعرض . وهذا الباب يكون مفتوح العين في الماضى ومكسورها في المستقبل والباب الثالث ذكرته بقولى :

وثالث يفتح عين فيهما نحو فتحت وقرأت فافهما
والشرط فيه أن تكون عين ذا أولامه من حرف حاقى أخذنا
وتلك عين همزها والحاء والماء والغين كذلك الخاء
وما أتى مخالفاً نحو أبى فشاذ وإن فصيحاً حسباً

أى الباب الثالث ما كان مفتوح العين في الماضى والمستقبل نحو فتح يفتح وقرأ يقرأ وقوله (فافهما) أمر من الفهم وألفه مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وهذا الباب يجب متعدياً ولازماً . فالمتعدي منه كلتا الين السابقتين واللازم نحو بدأ يبدأ وأبى يأتى وهذا الباب في الحقيقة ممدول عن مكسور العين أو مضمومها لأجل حروف الخلق ويشهد له قلة وروده في اللغة والاستعمال .

وقوله (والشرط فيه الخ) أى يشترط في هذا الباب خاصة أن تكون عينه أو لامه حرفاً من حروف الخلق للمعادلة لأن حرف الخلق ثقيل والفتح خفيف فكل باب يختص بفتح العين في الماضى والمضارع والمضارع لا يأتى بدون حرف الخلق في عينه أو لامه إلا ما شذ . وحروف الخلق ستة وهى همزة والماء والعين والغين والحاء والخاء وهى المذكورة في قوله (وتلك عين البيت) وقوله (وما أتى ، مخالفاً نحو أبى فشاذ) يعنى إنما جاء مفتوح العين في الماضى والمستقبل من هذا الباب وليس عينه أو لامه من حروف الخلق فشاذ أى يخالف للقياس دون الاستعمال ومع ذلك فهو فصيح كما صرح بذلك في قوله وإن فصيحاً حسباً لوروده في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم قال تعالى (وبأبى الله إلا أن يتم نوره) ولكونه شاذاً لا يرد نقصاً للقاعدة المذكورة وشذوذه لا ينافى وقوه في فصيح

الحكام فإنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام . قسم يخالف للقياس دون الاستعمال كالصادر من الواضع سبحانه وتعالى نحو يابى من أبى وامنعوذ بلا قاب للواو والقاء فهذا القسم مقبول لوروده فى القرآن الكريم واستعماله على السنة الفصحاء . وقسم يخالف للاستعمال دون القياس كقوله (وأم أو عال كها أو أقربا) والاستعمال كهى . وهذا القسم مع ضعفه مقبول أيضا . القسم الثالث ما كان مخالفا للقياس والاستعمال معا كدخول أل على الفعل كما فى قوله (ويستخرج البربوع من نافقائه . ومن حجرة بالشيحة اليتفصع) وهذا القسم غير مقبول . « فائدة » الشاذ ما خالف القياس والاستعمال وإن كثر وقوه والنادر ما قل وقوه وإن كان على القياس . والضعيف ما لا يثبت على السنة الفصحاء ١٠١ . وأما قل يلقى بالفتح فلفظة بنى عامر والفصيح الكسر فى المستقبل . وبقي يبقى بالفتح أيضا فلفظة طيء والأصل كسر الغين فى الماضى فقلبوه فتحة واللام ألفا تخفيفا . وهذا قياس عندهم . وأما ركن يركن فمن تداخل اللغتين أعنى أنه جاء من بابى نصر وهلم فأخذوا الماضى من الأول والمضارع من الثانى .

والباب الرابع والخامس والسادس ذكرته بقولى :

ورابع بكسر عين كعلم	زيد وعمر وحسبه ما قد فهم
والفتح فى مضارع كي علم	ونحوه كمن فهمت يفهم
خامسها بضم عين فيهما	كسهل الأمر وزيد كرما
سادسها بالكسر فى كليهما	نحو ورثت وحسبت فافهما

أقول ذكرت فى هذه الآيات بقية الأبواب وهى الرابع والخامس والسادس . فالرابع هو ما كان مكسور العين فى الماضى ومفتوحا فى المضارع وهذا الباب

يجيء متعديا ولازماً فالمتعدي منه كالمثالين اللذين فى النظم رهما علم يعلم وفهم يفهم .
وأما اللازم منه فكفرح يفرح ويأس ييأس هلى أن الكسر لغة فى مضارعه
والباب الخامس هو ما كان مضموم العين فى الماضى والمضارع وهذا الباب
لا يكون إلا لازماً لأنه للأفعال الغريزية والطبيعية وهى تختص بالفاعل
ولا تتجاوزهُ إلى المفعول نحو حسن يحسن وسهل يسهل وأما رحبتك الدار
فن قبيل الحذف والإيصال كما فى روح الشروح والأصل رحبت بك الدار أى
وسعت فخفف الجار لكثرة الاستعمال ووصل الضمير الجرور بالفعل . والسادس
من الأبواب وهو آخرها ما كان مكسور العين فى الماضى والمضارع وهذا الباب
يجيء متعديا ولازماً . فالمتعدي منه كالمثالين فى النظم وهما ورت يرث وحسب
يحسب هلى أن الفتح لغة فى مضارع الأخير . وأما اللازم منه فكنتم ينعم هلى
أن الفتح لغة أيضا ونحو وثق يثق وإنما أخرنا هذا الباب مع أنه من مكسور
العين وحقه التقدم على مضمومها لقلته بشهادة النبتج ولأنهم قالوا إنه وارد من
الصحيح على الشذوذ « تنبيه » مقتضى العقل أن تكون أبواب الثلاثى المجرد
اثنى عشر بابا لأن العقل يقضى بأن لكل حرف أربعة أحوال الفتح والكسر
والضم والسكون ومجموعها إثنا عشر . وأجيب بأننا لا سلم لأن ماسوى الفتح
لا يجيء من الفاء لما فى الضم والكسر من الثقل فى البدء ولرفضهم الابتداء
بالساكن وأما ضمها فى المجهول فهو للفرق بينه وبين المعلوم وأما السكون
فلا يجيء من العين لأن الفعل إذا اتصل به ضمير رفع متحرك وجب سكون
اللام فيلتقى ساكنان هلى غير حده فيجب الحذف فيبطل البناء وأما نعم وشهد
بفتح الفاء فيهما وكسرها مع سكون العين فزال عن الأصل لضرب من الخفة
والأصل فعل بكسر العين اه سعد — فعلم من قوله والسكون لا يجيء من
العين أن — الحركات الثلاث تجيء منه فاذا أضفتها إلى جانب فتحة الفاء

كانت الأحوال أربعة واثنتان من الحالات تيجيثان من اللام الفتح والسكون .
أما الفتح فلأن الماضى بناءه على الفتح أبداً وأما السكون فلأنه الأصل فى البناء
ولذا ظم فيه عند اتصاله بالضمائر السابقة فإذا وضعت الحالتين إلى الأربعة
الأحوال صارت ستة أحوال من اثنى عشر فلايراد تدبر نبه على ذلك
فى المطلوب اهـ . ولما فرغت من الثلاثى المجرى شرعت فى المزيد عليه بقولى :

فصل فى المزيد على الثلاثى

أما المزيد فى الثلاثى فما زاد على أصوله فالتعلم
مجموعه أربعة مع عشرة أبوابها معلومة مشهورة
تخصر فى ثلاثة أنواع فكن لها مستحضراً وواعى

يعنى أن المزيد على الثلاثى هو كل فعل زيد فيه حرف أو أكثر على
حروف أصوله كما تقدم .

وقوله : (مجموعه أربعة مع عشرة الخ) يعنى أن أبواب المزيد المذكور
أربعة عشر باباً وهى منحصرة فى ثلاثة أنواع وذلك لأنه إما أن يكون زائداً
بمحرف واحد وله ثلاثة أبواب أو بمحرفين وله خمسة أبواب . أو بثلاثة وله ستة
أبواب فالجملة ما ذكر وإليك تفصيلها على هذا الترتيب فالنوع الأول
مذكور فى قولى :

أولها ما بالرباعى ذكر أبوابه ثلاثة كما شهر
ما زاد بالهمزة باب افعل كأنزل الغيث وأرخص الغلا
والثاني ذو التضعيف مثل فتحا ونحو جولت كما قد صححا
وثالث يسمى يباب فاعلا مشاركا لاثنتين نحو قائللا

ونحو عاقبت وطارقت ورد نورا لواحد فليس ينتقد

أى النوع الأول من مزيد الثلاثى ما زاد بالهمزة فى أوله ويقال له باب
أفعل أى على وزنه ومثلت له بمثاليين فى قولى كأنزل الغيث وأرخص الغلاء
ببناءهما للجهول وهذا الباب يجىء متعديا غالباً لأن الهمزة من وظائفها التعدية
وذلك كالمثاليين المذكورين ونحو أخرج يخرج وأكرم يكرم وقد يجىء لازماً
نحو أدبر يدبر وأخبر يخبر إذا أريد بالخبر إعرابه عن نفسه . الباب الثانى
ما زاد بالتضعيف أى تشديد العين على وزن فعل وهذا التضعيف زائد كالمهمزة
فى الباب الأول واختلف فى الزائد فى المضعف فقال الأكثرون أنها العين
الثانية وقال الخليل إنها الأولى وجوز سيبويه الأمرين وهذا الباب يجىء لازماً
ومتعديا ويجىء غالباً للتكثير فى كل شىء بحسبه فالتكثير فى الفعل يشترك
بين المتعدى واللازم فالمتعدى منه نحو طوف لتكثير الطواف واللازم منه
نحو جول لتكثير الجولان والتكثير فى الفاعل ولا يكون إلا لازماً نحو
موت الإبل أى كثر موتها . وفى المفعول يشترك بين المتعدى واللازم لكن
بحيثة متعدياً أكثر فالمتعدى منه نحو فتح وقطع وكرم . وقد يجىء بلا تكثير
نحو فرح ، وكرم ، وعلم ، وجمع ، ووسم وأما هلل ، وكبر فالتكثير ومنه شيب
الرجل ، وعجزت المرأة .

والباب الثالث : ما زاد بألف بعد الفاء ويسمى باب فاعل وهو يكون
للمشاركة لأن — باب المفاعلة لا يكون إلا بين اثنين يفعل كل واحد منهما
ما يفعل الآخر . وهذا الباب لا يجىء إلا متعدياً نحو قاتل زيد عمراً ، وضارب
بكر خالداً وقد يجىء بلا مشاركة نادراً كما أشرت إليه — بقولى ونحو عاقبت
وطارقت الخ . ومنه عافاه الله ونحوه مما نسب إلى الله وأما صدره فالفعل
والمفاعلة كما قال فى الخلاصة (لفاعل الفعل والمفاعلة اه) .

ثم ذكرت النوع الثانى بقولى :

وما بحرفين على أصل يزاد	فهو الحلقى ومنه يستفاد
ثانى الأنواع ووزنه انحصر	فى خمسة باب انفعلت كانكسر
والثانى من أبوابه باب افتعل	كافترج الكرب وزيد ارتجىل
والثالث افعل كنجو أحمر	وأسود وأبيض ومثل أعورا
رابعها باب تفعل اعلم	نحو تعلمت العلوم فافهم
ومنه ما طواع فعلت يورى	تقول فى كسرتة تكسرا
خامسها باب تفاعل الذى	لاثنين أو فصاعدا فليحتد
كقولهم تقابل الرجال	ومثله تضارب الأبطال

يعنى أن النوع الثانى من أنواع المزيد على الثلاثى ما زاد بحرفين على حروف أصله ويقال له الحلقى المزيد فيه وهو على خمسة أبواب الباب الأول مذكور فى قوله باب انفعلت أى ما زيد فيه الألف والنون فى أوله ولا يكون إلا لازما لأنه مطاوع فعل بالتخفيف تقول ندبت القوم فانتدب زيد والمطاوعة كما فى التدرىج قبول الأثر الناشئ عن تعلق فعل الفاعل بمفعوله كقبول الإنكسار وقيل غير ذلك . والباب الثانى أشرت إليه بقولى باب افتعل بزيادة الهمزة فى أوله والتاء بعد فائه وهذا الباب يحى متعديا ولذا مثلت له بمثالين فى قولى كافترج الكرب وزيد ارتجىل فافترج لازم وارتجىل متعد تقول ارتجىل زيد الخطبة بمعنى اخترعها ومنه افتتح الدرس .

والباب الثالث مذكور فى قولى والثالث افعل بتشديد اللام بزيادة الهمزة فى أوله وإحدى اللامين وهو يبنى للبالغة فى الألوان والعيوب ولا يكون

إلا لازما لأنه لا يكون إلا للأوصاف الملازمة للفاعل التي لا تتمدى إلى الغير
ومثلت له بأربعة أمثلة في قولى كنحو أحرأ الخ للايضاح فالثلاثة الأولى للألوان
والأخير مثال للعيوب .

وبالباب الرابع ذكرته بقولى رابعها باب تفعل أى بزيادة التاء فى أوله
وحرف من جنس العين وهذا الباب يجيىء متعديا ولازما كما مثلت فى النظم
فالمتعدى منه نحو تعلمت العلوم وتكلفت الصبر واللازم منه ما كان لمطاوعة
نحو تكسر . والباب الخامس مذكور فى قولى خامسها باب تفاعل بزيادة التاء
فى أوله والالف بعد الفاء وهو يكون للمشاركة بين اثنين فأكثر كما قال لإثنين
أو فصاعدا وهذا الباب يجيىء للمتعدية معنى وإن كان لازما لفظا نحو تعانق
زيد وعمرو وتخاصم زيد وبكر وخالد ، ومثاله من المتعدى لفظا فيما إذا كان من
فاعل المتعدى لإثنين نحو تنازعتنا الحديث وتقاسمتنا المال لأنهم قالوا بناء تفاعل
لنقص مفعول واحد عن فاعل أى إن كان فاعل يتعدى لواحد فتفاعل لازم
أو لإثنين فينقص واحدا والنوع الثالث وهو آخر المزيدي على الثلاثي
مذكور فى قولى :

والتات الأنواع ما زاد هلى	أصوله بمثلها وما اعتلا
وهو على ستة أبواب ترى	حررها أهل اللسان الكبرى
فالأول استفعل مثل استكتما	واستحجر الطين ومثل استعظما
وافعول الثانى نحو اعشوشبا	لكثرة العشب بأرض حسبأ
وافعول الثالث فى الأبواب	كلجلوذت إبل أبى الحباب
والرابع افعلل مثل افعنسا	أى قسم الصدر وصار أقعسا

والخامس افعتلى كنحو اسلنقى لنسائم لظهره وملقى
وذا ن هـ الاكثرون لهما فى زائد الرباعى باب احرنجما
وافعال السادس فى الأبواب كاحمار احيرار ذى اغضاب

يعنى أن النوع الثالث من أنواع المزيد على الثلاثى وهو آخرها مازاد على
أصوله الثلاثة بثلاثه خروج ، إنما قلنا وهو آخرها وقتل على أصله من الثلاثى
ولم يزد على الثلاثة لثلاث يلزم من الزيادة مزية الفرع على أصله لأن الحروف الزائدة
فروع الأصول وهذا النوع على ستة أبواب : الباب الأول استغفل استفعلا
بزيادة الهمز والسين والثاء فى أوله فالهمزة للتوصل إلى الساكن والسين والثاء
للتطلب وهذا الباب يحى متعديا ولازما كما ذكرت فى قولى مثل : امتكمتا
وامتجبر فالتعدي منه نحو استغفر الله واستكتم الحديث واستخرج المال واللازم
منه نحو امتحجر الطين واستعظم الرجل وامتنسز البغاث واستنوق الجمل .

وبالباب الثانى ذكرته بقولى وافعل على الثانى الخ أى من الأبواب بزيادة
الهمزة فى أوله والواو وإحدى العينين ومصدره الأفعمال وهذا الباب لا يكون
إلا لازما والقصد منه للمبالغة نحو اعشوشب اعشيشابا واخشوشن أخشيشابا
فالمبالغة فيهما أبلغ من أصلهما الذى هو عشب وخشن . والباب الثالث باب
الإفعال بزيادة الهمزة فى أوله والواوين قبل اللام وبنائوه للمبالغة ولا يكون
إلا لازما وقد ذكرته بقولى (وافعل الثالث فى الأبواب كاجلوت ليل أبى
الحباب) أى دامت فى السير السريع وأصله جلد فزادوا فيه بقية الحروف للمبالغة
وذكر أبى الحباب للتمثيل فان قلت كيف تقولون هذا الباب لا يكون إلا لازما
وقد جاء منه أهلو ط متعديا فى الصحاح أهلوطنى أى لزمى اه . وفى الجاردي
يقال أهلو ط البعير إذا تعاق بعنقه اه . قلت هذا نادر لأنه لم يسمع متعديا غيره

فهو يحفظ ولا يقاس عليه . والباب الرابع المذكور في قولى (والرابع افعلنا
مثل افعنسا) بزيادة همزة والنون وإحدى اللامين . وبناءه للبالغة ولا يكون
إلا لازما أيضا كما مثلت بقولى افعنسا بألف الإطلاق لأنه أبلغ من قمس بفتح
العين والقمس بسكونها دخول الظهر وخروج الصدر كما فسرتة بقولى أى قدم
الصدر الخ . ١٠١ . ١٠٢ . ١٠٣ ذكرته بقولى (افعلنى) كنحوه . ١٠٤ . بزيادة همزة
فى أوته والنون فى وسطه والياء فى آخره وإنما قلت ألفا فى الماضى لتحركها
وانفتاح ما قبلها . ومصدره اسلنقاء بقلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة
فى الطرف . وهذا الباب لا يكون إلا لازما سوى اسرندا واغرندا كما سيأتى
فى تعديّة الفعل ولزومه لإنشاء الله وذكرته هذين البيتين فى مزيد الثلاثى تبعاً
للأصل وأكثر الصرفيين ذكروها فى باب احرنجما من مزيد الرباعى كما ذكرت
ذلك بقولى (وذان عد الأ كثران لهما . فى زائد الرباع باب احرنجما) وقالوا
أنهما ملحقان باحرنجما ومأشبه إلى ذلك فى باب إنشاء الله . والباب السادس
وهو آخر الأبواب المذكورة ذكرته بقولى (وأفعال السادس الخ) بتشديد
اللام أفعيلاً بقلب الألف ياء وبناءه للبالغة فى ثلاثية مختصاً بالألوان والعيوب
والزائد فيه همزة والألف والتشديد ولا يكون إلا لازماً نحو احمار يحماراً حيراراً
وأشهاب يشهاباً .

ولما أنهيت الكلام على مجرد الثلاثى ومزيده شرعت فى الرباعى بقولى .

باب الرباعى المجرد

وللرباعى المجرد اجعلا	باباً وحيداً وهو باب فعللا
كد حرجام ملحقات جعلوا	سنة مثل حوقل المحوقل
وجهور القول وباب فيعلا	وباب فعلى وكذلك فيعلا

سادسها فعمل نحو جلبها أى لبس الجلباب فيما كتبنا

أى هذا باب بيان الرباعى المجرد، وتقدم أنه ما كان ماضيه على أربعة أحرف أصول، وهو باب واحد فقط، وذكرته بقولى بابا وحيدا وهو باب فعلا. وإنما كان بابا واحدا - لأن الفعل ثقيل فلم يجوزوا زيادة حروفه الأصول على الثلاثة، إلا أن يكون محركا بالفتحات لخفتها فلم يبق للتعدد وجه، وبناؤه للتعددية غالباً بشهادة بنائه للمفعول قال تعالى (زخرف القول) (وبشر مافى القبور) تقول دحرج زيد الحجر أى أداره من أهلى إلى أسفل ويضم حرف المضارعة منه فى المستقبل، وكذا كل فعل ماضيه على أربعة أحرف. مجرداً كان أو مزيداً على الثلاثى كما ذكرت فى بعض النسخ بقولى (وفى المضارع يضم حرفه بلا منازع. ذا الحكم فى كل رباعى) وقولى (وملحقات جعلوا ستة) أى أن ملحقات الرباعى ستة أبواب. الباب الأول - فوعل نحو حوql يحوql وأصله حقل أى ضعف وفى الإقناع حوql الشيخ، إذا ضعف وقدر عن الجماع، ويأتى من مركب فى النحت نحو حوql الرجل. أى قال لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وهذا الباب لازم ملحق بدحرج. والباب الثانى باب فعول. نحو جهوداً يجهود وأصله جهر بالقول أى رفع صوته به وهو متعمد ملحق بدحرج. والباب الثالث باب فيعل. نحو يبطر القلم يبطره إذا شقه، وأصله يطر من البطر وهو الشق أو شدة المرح فيكون لازماً. يقال يبطر الرجل إذا بالغ التبختر فى المشى وهو ملحق بدحرج. والباب الرابع باب فعيل نحو عثير يثير وأصله هثر أى زلق ولم تستقر رجله وهو لازم. والباب الخامس فعلى نحو سلقى يسلقى، وأصله سلق يقال سلقيت الرجل أى ألقيته على قفاه فى المتعدى وسلقى الرجل عمل عمل الجاسوس فى اللازم والباب السادس باب فعمل. نحو جلبب يجلبب وأصله

جلب أى أخذ شيئاً وذهب به إلى البيع . وجلب أى لبس الجلباب وهو كساء معروف ، واقتصرت على الأخير فى النظم .

وفى بعض النسخ بدل الثلاثة الأبيات الأخيرة سبعة وهى :

كدرج الشيء وفى المضارع	يفهم حرفه بلا منازع
ذا الحكم فى كل رباهى جعل	بجرد أو ذا زيادة نقل
وقد تكون ستة وتقسم	بملحقات الباب قالوا ينتظم
أولها فوعل نحو حوقلا	وجهور القول لباب فعولا
وباب فيعلت كييطر القلم	وفعل الذى كعنير القدم
وباب فعلى مثل ملقى إن قصد	لعمل الجاسوس فيما يعتقد
سادسها فعلل نحو جلبيا	أى لبس الجلباب فيما كتب

انتهت وهى أوضح مما اقتصرت عليه هنا ، وإنما تركتها طلباً للاختصار .
ثم ذكرت مزيد الرباهى بقولى :

فصل : فى المزيد على الرباعى

وزائد على الرباعى اثنتا	أبوابه ثلاثة كما أتى
وهى على توهين فيما رسما	وبالحامسى والسادسى وسما
والآخر الزائد حرفين اجعلا	واحسب له بابين باب افعللا
كأمر نجت إبل الفتى وما	التحق به كما نهت فيما قد سبق
وبابه الثانى ما يوازن	باب افعلل كاقشعر البدن

يعنى أن مزيد الرباعى المجرى على ثلاثة أبواب . تنقسم إلى توهين خامسى

وسداسى . وقوله فالآخر . أى السداسى وهو النوع الثانى زائد بحرفين وله بانان .
 فالأول : باب افعلل بزيادة الهمزة والنون . نحو احر نجم بحر نجم احر نجما والاحر نجم
 الاجتماع ولذا أسنده إلى الابل فى قولى : (كاحر نجمت ابل الفتى) أى كثر
 اجتماعها وهذا البناء لازم لأنه مطاوع فعلل يقال : حرجت الابل فاحر نجمت
 الابل . وقوله (وما التحق به) مما سبق التنبيه عليه فى مزيد الثلاثى بقولى
 (وذان عدالاً كثرون لهما . فى زائد الرباع باب احر نجما) وذلك باب اقمئسس
 واسلئقى كما تقدم من أن أكثر الصرفين ذكرهما فى ملحقات احر نجما ، لاتحاد
 مصدرهما معه فى الحروف والحركات والسكنات . والباب الثانى ذكرته بقولى
 بات افعلل بتشديد اللام الأخيرة ، وهو أحد الزائدين ، وزائده الثانى الهمزة نحو
 اقشعر يقشعر اقشعرا وهذا البناء لازم لأنه للألوان كاحر وأخواته أما النوع
 الأول وهو الخماسى فله باب واحد ، ولذا أخرته عن النوع الثانى وسمى خماسيا
 لأنه زائد بحرف واحد فقط وهو مذكور مع ملحقاته فى قولى .

أما الخماسى فى تفعّل انحصّر وزناله نحو تدحرج تدحرج الحجر
 والحق به تفوهلا تفعيلا تفعولا تفعلا تفعلا
 وزد تفعلى كتقليى وكذا باب تفعّل الذى له احتضا

أى النوع الأول الخماسى ، وهو باب تفعّل نحو تدحرج يتدحرج
 أصله دحرج فزيت فيه التاء وهذا البناء لازم ، لأنه مطاوع فعلل ، وقد
 يكون باعتبار ملحقاته ثمانية أبواب . الأول : تدحرج كما سبق . الثانى : باب
 تفوعل نحو تجورب أى يتجورب أى لبس الجورب الثالث : تفعيل نحو تشيعن
 أى فعل فعلا مكروها . الرابع : تفعول نحو ترهوك أى تبخر فى مشيته .
 الخامس : تفعّل نحو تمسكن أى أظهر المسكنة . السادس : تفعّل نحو
 تجلبب أى لبس الجلباب السابع : تفعلى نحو تقلسى . الثامن : باب تفعّل
 نحو تقلنس ومعنى تقلس وتقلنس أى لبس القلنسوة وهى ما يلبس على الرأس

تحت للعصامة . (فائدة) الفرق بين زائد الإلحاق وغيره ، أن زائد الإلحاق لا يكون في أول الكلمة ولا يكون حرف تضعيف ، ولألفا زائدا اه . وعلامة الإلحاق اتحاد مصدرى الملحق والملحق به وتوافق الزائد فيهما ذاتا ومجلا انتهى مطلوب . .

« تنبيه » قال في تدريج الأداني . (اعلم) أن الإلحاق مطلقا سواء كان في الاسم أو في الفعل جعل مثال مساويا لمثال آخر أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر في عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات ولذا لا يجوز الإندغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للأصلي في الملحق فيعامل الملحق معاملة الأصل في جميع تصاريفه وذلك كجعل شملل مساويا لدرج بزيادة اللام فيعامل شملل معاملة درج في جميع تصاريفه ، وفي الاسم كجعل قردد مساويا لجمعفر بزيادة الدال في قردد فيعامل معاملة جعفر في جميع أحواله . من تصغير وتكبير وغيرهما . انتهى « فائدة » الفرق بين الأصل والملحق . أن الملحق يجب أن يكون ما زيد فيه للإلحاق دون الأصل فيجب في حوقل مثلا بزيادة الواو بين الفاء والعين دون درج ، وفي باب جلبب مثلا تكرير اللام دون درج ، وعلى هذا القياس انتهى . « تنبيه » جملة ما ذكرنا من أبواب الصرف ثمانية وثلاثون بابا ، ويزاد على ملحقات درج فلنس بزيادة النون . فالجملة تسعة وثلاثون ، وزاد الكوفيون زلزل من ملحقات درج ومزيده ترزل والحق بعضهم اطمأن باقشعر ذهبا إلى أن الهمزة فيه مزيدة . ولما أنهيت الكلام على الثلاثي والرباعي شرعت في بيان المصدر وما يأخذ منه من الوجوه فقلت :

باب : الوجوه التي اشتدت الحاجة الى أخراجها من المصدر

وأخذوا من مصدر فعلا مضى مضلرا أمرا ونهيا اقتضى
وإسما لفاعل ومفعول مكان واسم آلة كذلك اسم زمان
هذا البلب معقول في الوجوه التي تستخرج من المصدر أي بيان عددها على

مبيل الإجمال ثم بعد ذلك شيبوب لكل وجه يباب يخصه على التفصيل وحاصله
أن الوجوه المستخرجة تسعة كما في النظم أحدها الفعل الماضي الثاني: المضارع .
الثالث: الأمر . الرابع: النهي . الخامس: اسم الفاعل السادس: اسم المفعول .
السابع: اسم المكان . الثامن: اسم الزمان . التاسع: اسم الآلة ، ولما كانت هذه
الوجوه المذكورة غير المصدر وهو ، أصلها فاحتيج إلى معرفته أولاً بدأنا
بذكر بيانه في قولنا .

فصل : في المصدر

المصدر الأصل ومنه الاشتقاق	على الصحيح عندهم بلا شقاق
وهو مقيس وسماعى وما	بالميم أو بدونه فلتعلما
فقس ثلاثياً بميم قد بدى	ومطلقاً في زائد فاعتمدا
وذو سماع ما عن الميم خلا	من الثلاثى على ما نقلنا
قال الزنجشري وابن مالك	قياسهم في ذا شهير قد حكى

أقول: إنما بدأت بالمصدر لما تقدم أنه لا بد من معرفته أولاً، وفيه تنبيه
على أصالة المصدر في الاشتقاق كما صرح به في قولي: (المصدر الأصلي الخ) والمصدر هو
الاسم الدال على الحدث وقوله (على الصحيح) إشارة إلى خلاف الكوفيين فيه
لأنهم يقولون أن الأصل في الاشتقاق للفعل الماضي والمصدر مشتق منه وقوله
(هندهم) أى الصرفيين . وقوله: (بلا شقاق) أى عند البصريين لأنهم هم
القائلون بأن الأصل في الاشتقاق المصدر والفعل مشتق منه. وقوله: (وهو مقيس
وسماعى) الخ نصريح بأن المصدر ينقسم إلى قياسى وسماعى . وفي قوله: (بميم قد
بدى) إشارة إلى أنه يكون ميمياً وغير ميمى . فالميمى هو ما كان في أوله ميم زائدة
وغير الميمى ما خلا عنها فالسماعى هو المصدر الثلاثى الخالى عن الميم المذكورة

وغيره قياسي ، وإلى ذلك أشرت بقولي : (فقس ثلاثياً بميم قد بدى . ومطلقاً في زائد فاعتمدا . ذو سماع ما عن الميم خلا) وعبارة المقصود باختصار . فأما المصدر فلا يخلو من أن يكون : ميمياً أو غير ميمي فإن كان غير ميمي فهو سماعي ، لأنه لا قياس لمصدر الثلاثي وغير الثلاثي قياسي انتهت .

وما في النظم بمعناه ، وما ذكر من أن مصدر الثلاثي الخالي من الميم سماعي . هو ما في المقصود وغيره تبعاً لسيبويه والأكثرين . وعلوه بأنه كثير يتعذر ضبطه لأنه يبلغ إلى اثنين وثلاثين باباً ، كما نقله سيبويه رحمه الله تعالى ومذهب الزمخشري وجماعة من المحققين أنه قياسي واختاره ابن مالك الخ . قال في الخلاصة :

فعل قياس مصدر المعدى	من ذى ثلاثة كرد ردأ
وفعل اللازم بابه فعل	كفرح وكجوى وكشل
وفعل اللازم مثل قعدا	له فعول باطراد كعدا
ما لم يكن مستوجباً فعلا	أو فعلانا قادر أو فعلا
لذا فعال أو لصوت وشمل	ميراً وصوتاً الفعيل كسهل
فعولة فعالة لفعلا	كسهل الأمر وزيد جزلا
وما آتى مخالفاً لما مضى	فبابه النقل كسخط ورضى

وظاهره بل صريحه أن له أى الثلاثى أوزانا مضبوطة ينقاس فيها وما خرج عنها هو السماعي . لكن قال الخطري قال سيبويه مرادهم بالقياسي هنا أنه إذا لم يسمع من العرب مصدر للثلاثى فإننا نقيسه على هذه الأوزان لأننا نقيس مع السماع ٥١ .

ثم ذكرت المصدر للميمي من الثلاثى مع اسمى الزمان والسكان فقلت .

فصل : في المصدر الميمي مع اسمي الزمان والمكان

وكل ميمي ثلاثي آتى فإنه لم يخل عما ثبتنا
 ينظر في عين مضارع فإن كان بفتح أو بضم يستكن
 ففعل مصدره بالفتح مع اسم الزمان والمكان متبع
 ذا الحكم في الصحيح والمضاعف مهموزهم مع أجوف قد ائقني
 والعين إن تكسر ففي الزمان مع المكان الكسر ذو المكان
 والتزموا في ناقص وما قرن فتح العين في الجمع فاستبين
 كذلك في المفروق والمثال الكسر في الثلاثة الأحوال

يعنى أن كل مصدر ميمي من الثلاثي نظر في عين مضارعه ، فإن كان عينه مضموماً كينصرف ، أو مفتوحاً كيفتح ، فالمصدر الميمي منه الزمان والمكان ، على مفعل بفتح الميم والعين ، كالنصر والمفتح وذلك في الفعل الصحيح . والمضاهف كالسر من سر . والمعض من عض . والمهموز كاللأمن والمسام . والأجوف كالقال والخاف . وهذا معنى قوله وكل ميمي إلى قوله قد ائقني . أى اتبع ، وقوله (والعين إن تكسر الخ) يعنى أن الحكم السابق في الأربعة المذكورة إذا كان مضارع كل واحد مضموماً أو مفتوحاً كما ذكرنا أما إذا كانت العين مكسورة فالمصدر منه على مفعل بالفتح واسم الزمان والمكان بالكسر ، وإليه أشرت بقولى (والعين إن تكسر) أى من المضارع لكل من الصحيح وما بعده وقوله (ذو إمكان) المراد به اللزوم وقوله (والتزموا في ناقص وما قرن فتحاً لعين) أى في مفعل . يعنى أن مصدر الفعل الناقص واللفيف المقرون يكون على مفعل بالفتح مطلقاً سواء كان عين المضارع مفتوحاً أو مكسوراً وكذلك اسم الزمان والمكان

منهما وقوله (كذلك في المرفوق إلخ) أى والتزموا في اللغيف المرفوق ، والمثال أن يكون المصدر منهما والزمان والمكان على مفعل ، بكسر العين في جميع الأحوال أى سواء كان المضارع مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً ، ثم استشعرت اعتراضاً يرد على هذه القاعدة فكأنه قيل كيف تأتزمون ما ذكر وقد ورد مما التزمتم فيه فتح العين مكسوراً كالمطلع : اسم مكان تطلع منه الشمس وكذا المغرب والمشرق وغيرها فدفعت ذلك بقولى :

وما أتى مخالفاً لما ذكر كطلع ونحوه مما كسر
فشاذ كغرب ومشرق ومسجد ومسكن ومفرق

أى وما جاء مخالفاً للضابط المذكور ، بأن وجد على مفعل بكسر العين مما كان حقه أن يجر مفتوحاً ليطابق الضابط كالأمثلة المذكورة ، فشاذ مخالف للقياس لا الاستعمال لورود أكثره في القرآن العظيم ، وهو أفصح الكلام ، وقد مر أن الشاذ ينقسم إلى ثلاثة أقسام فراجعهم اهـ . ولندكر بياناً لهذه الأحكام باختصار .
(أما الصحيح) فيأتى من جميع الأبواب ، وأمثلة ما يتفق فيه المصدر مع الزمان والمكان منه على مفعل بفتح العين نحو المفتوح من فتح يفتح والمعلم من علم يعلم والمدخل من دخل يدخل . والمحسن من حسن يحسن ونحوها من كل فعل مضارعه ، مفتوحة العين أو مضمومها ومثال ما يفترق المصدر عن الزمان والمكان نحو المضرب من ضرب يضرب والمجلس من جلس يجلس ونحوها من كل فعل مضارعه مكسور العين فالمصدر منه مضرب ومجلس بفتح الراء واللام والزمان والمكان بكسرها وأما الأجوف فيأتى من ثلاثة أبنية يتفق المصدر والزمان والمكان في اثنين منها فعل يفعل بضم العين في مضارعه نحو قال يقول وصان يصون فتقول فيه بعد الإعلال مقال ومصان في الثلاثة . (الثانى) فعل يفعل

بفتح عين مضارعه، نحو خاف وهاب فتقول فيه مخاف ومهاب في الثلاثة .
ويختلف للمصدر عن الزمان والمكان في باب واحد، وهو فعل يفعل بكسر عين
المضارع نحو باع وكال فتقول مبيع ومكيل في الزمان والمكان، وتقول في المصدر
مباع ومكال وأما المضاعف : وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد فهو
كالأجوف يأتي من ثلاثة أبنية أيضا. الأول: من مضموم العين في المضارع نحو : سر
ومد . فتقول في المصدر والزمان والمكان مسر، ومد على وزن يفعل بفتح العين.
الثاني: من مفتوح العين في المضارع نحو : عض وحس فتقول فيهما معض وحس،
على مفعل بفتح العين. والثالث: من مكسور العين في مضارعه نحو : فروقر فصدره
بفتح العين . وأما الزمان والمكان فعلى مفعل بكسرها نحو مفر ومقر .
وأما المهموز : وهو ما كان أحد أصول حروفه همزة ، فيأتي من جميع الأبواب
كالصحيح نحو : المأمن والمأخذ من أمن وأخذ والمسأل والمرأف من سأل ورؤف .
والمقرء والمجزء من قرأ وجزؤ الا المهموز المضاعف . ولا يوجد منه إلا مهموز
الفاء ويأتي من ثلاثة أبنية باب نصر نحو أد ، وباب حسن نحو أوز فيتنفق المصدر
فيهما مع الزمان والمكان على مفعل بالفتح نحو مآد ومأز والباب الثالث باب
ضرب نحو إن يأن فالمصدر مأن بالفتح والزمان والمكان بالكسر .

« تنبيه » حاصل ما يفرق فيه بين المصدر وبين الزمان والمكان من هذه
الأبواب أن ما كان مكسور العين في المضارع فيكون المصدر منه على وزن مفعل
بفتح العين والزمان والمكان منه على مفعل بكسر العين إلا الناقض واللفيف
المقرون فالمصدر والزمان والمكان منهما على مفعل بفتح العين في جميع الأحوال
سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كما تقدم والناقض ما كان
آخره حرف علة نحو مرعى ومرعى ومدعى من يرعى ويرعى ويدهو في المصدر والزمان
والمكان واللفيف المقرون ما كانت عينه ولامه حرفا علة نحو المطوى من يطوى

والمقوى من يقوى وما كان مضارعه مفتوح العين ، أو مضمومها فالمصدر منه
والزمان والمكان على مفعل بالفتح كما سبق ، إلا المعتل المثال غير المضاعف ،
واللغيف المقرون فالمصدر منهما على مفعل بالكسر في جميع الأبواب .
والمعتل المثال هو ما كان أوله حرف هلة نحو: الموجل والموعد والميسر من
بوجل ويعد ويسر . وأما اللغيف المفروق ، وهو ما كان فاؤه ولامه حرفا هلة نحو
الموقى من بقى ، والموجى من يوجى وقد أشار إلى ذلك في قوله : والزموا إلى آخر
البيتين . ومن أراد البسط على هذه الأبواب فعليه بالطلب ، ثم ذكرت المصدر
المسمى مما زاد على الثلاثى فقلت :

فصل : فى المصدر المسمى من غير الثلاثى

وكما زاد على الثلاثى مصدره المسمى مثل زنة
مضارع لبابه قد جهلا وحرف مضارع ميا جهلا
كنا اسم مفعول زمان ومكان وفاعل لكن بكسر العين كان
يعنى أن كل فعل زائد على الثلاثى سواء كان رباعيا مجردا أو من المزيادات
فالمصدر المسمى منه والزمان والمكان واسم المفعول من كل باب يكون على وزن
مضارع ذلك الباب إلا أنك تبدل حرف المضارعه بالميم المضموم نحو مدحرج
ومكرم ومستخرج لكل من المصدر والزمان والمكان واسم المفعول فى المتعدى
وفى اللازم ينفرد اسم المفعول بدخول حرف الجر على معموله نحو مدرج به
وزلزل به ومحوقل به وأصل هذا البناء لاسم المفعول ، وإنما اشتركت صيغة
المصدر والزمان والمكان معه للاختصار ، وللاتفاق فى كثير من الحروف ،
ولمشابهة الزمان والمكان بالمفعول فى أن لا يكون عمدة ، وفى أن يتعلق به الفعل .
والمصدر يشاركهما فى الثلاثى غالبا فكنا فما فوقه . وأما اسم الفاعل فيشاركهم
ولكن يكون بكسر العين .

ثم شرعت فى بناء المرة من المصدر فقلت :

فصل : فى بناء المرة من مصدر الثلاثى ومن الزائد عليه

وفعلة بفتح فاء مصدر لمرة واحدة قد قرروا
كضربة وقومة فإن كسر كجلسة فهو لهيئة ذكر
والناء إن كان أصيلا فاعتمد وصفا بنحو وحدة كن حمد
محمدة واحدة كأنما برحمة واسعة فعما
وزائد على الثلاثى إن خلا عن ذلك الناء فيه توصلا
أو كان بالناء فيه أيضاً وصف بوحدة كسابق فيما عرف
كانطاق انطلاقة ودحرجا دحرجة واحدة أخا الحجا

يعنى أن بناء المرة من مصدر الثلاثى يكون : على فعلة بفتح التاء تقول:
ضربت ضربة فى السالم، وقت قومة فى غيره، أى ضربا واحدا وقياما واحدا
إلا ما كان فيه التاء أصلية أى تاء التأنيث فلا بد من وصفه بالوحدة أو ما يدل
عليها كالمأخوذ من حمد فنقول فيه حمدة محمدة واحدة ومنه اللهم ارحمنى رحمة
واسعة فى الهيئة كما يأخذ من النظم وقد صرحت بذلك فى قولى (والناء إن
كان أصيلا إلى قولة محمدة واحدة) فقوله كن حمد . أى — كالمأخوذ من حمد
الفعل الماضى كما بيناه . وأما بناء الهيئة منه فبكسر الفاء كحسن الطعمة والجلسة
بكسر الطاء والجيم قوله (فعما) تكلمة . وأما الزائد على الثلاثى فبناء المرة منه
بالتاء إن كان خاليا عنها، والمراد بالناء هنا، وفيما سبق تاء التأنيث الموقوف عليها
بالهاء، كالإعطاء والإنطلاقة والاستخراجة أى إعطاء واحدا وانطلاقا واحدا
واستخراجا واحدا . وأما المصدر الذى فيه التاء منه فلا بد مع ذلك من التوصيف
بما يدل على الوحدة كدحرجته دحرجة واحدة وقاتلته مقاتلة واحدة واطمأننت

طمانينة واحدة . « تنبيه » قال السعد التفتازانى : المصادر التى فيها تاء التأنيث قياسية ومماعى فالقياس مصدر فعلل وفاعل مطلقاً ، ومصدر فعل ناقصاً ومصدر أفعل واستفعل أجوفين ، والسماعى نحو رحمة وشدّة وكسرة ، وهليك بالسماعى انتهى . والمراد بالتنوع كما قال الزنجاني فى شرح الهدى : الحالة التى عليها الفاعل نحو هو حسن الركبة بالكسر إذا كان ركوبه حسناً عادة وهو حسن الجلسة لما كان موجوداً منه من الجلوس أى صار حالة له ومثله العذرة لحالة الاعتذار وكذا القنلة والميثة هذا فى الثلاثى المجرد الذى لا تاء فيه وأما غيره فالنوع منه كالمرّة بلا فرق فى اللفظ والفارق القرائن الخارجية نحو رحمة واحدة للمرّة ولطيفة للنوع ودرجة واحدة للمرّة ولطيفة للنوع وهكذا وقال بعضهم بناء النوع من الزائد على الثلاثى شاذ ومثى عليه ابن مالك ولذا قال فى الخلاصة وشذ منه هيئة كالمرّة . ثم ذكرت اسم الآلة فقلت .

فصل : فى ابنية أسماء الآلة

ووزنوا لآلة مفعال مع مفعلة ومفعل أيضاً تبع
كقولهم مكسحة ومحلب مفتاح كالمصفاة فيما أعربوا

يعنى أن هذا الفصل فى بيان الأوزان التى يبنى منها اسم الآلة وهو ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه أى المفعول كالمصفاة وهو الذى يعالج به النجار الخشب لوصول الأثر إليه أى الخشب فعلم بذلك أن التعريف هو للآلة وهى إنما تكون للأفعال العلاجية . فاسم الآلة يجىء فى ثلاثة أوزان . مفعال بكسر الميم ومكزن الغاء نحو مفتاح اسم لما يفتح به ومفعل بكسر الميم وفتح العين . نحو محلب وهو اسم لما يستعان به فى الحلب ومفعلة بكسر الميم مع فتح العين أيضاً نحو مكسحة اسم لما يكسح به الثلج ومنه مصفة ومرقاة بوزن مفعلة لأن أصلهما مصفوة ومرقوة إلا أن الميم تفتح فيهما ويراد بهما المكان حيث تزد والمصفاة اسم

لما يصفى به اللبن أو غيره والمرقا اسم لما يرقى عليه كالسلم ، وشذ مجيء اسم الآلة من مضموم العين ، والميم كالسقط والمنحل والمكحلة لكن في دعوى الشذوذ نظر ، لأن المذكورات ليست من اسم الآلة بل هي أسماء موضوعة لآلات مخصوصة ، ثم شرعت في بيان أبنية الأفعال مبتدئاً بالماضى فقلت :

فصل : في بناء الفعل الماضى المعلوم

الماضى قد يبنى لفاعل وقد يبنى لمفعول فليس ينتقد
فمطلقاً آخر حرف فتحة واضمه مع واو لجمع صلحاً
وممكن إن ضمير رفع حركاً وأول المعلوم بالفتح اتركاً
ما لم يكن بهزة الوصل ابتدئ مما يجى والمهزة للكسر هدى

أى هذا الفصل في بناء الماضى المعلوم . والماضى هو ما دل على زمن مضى وانقضى وأقوى علاماته تاء التأنيث الساكنة ، ثم الفعل من حيث هو لا يخلو من أن يكون معلوماً ، أو مجهولاً فالمعلوم ثلاثياً أو زائداً عليه يكون الحرف الأخير منه مبني على الفتح ، لأن الأصل في الأفعال البناء . والفتح أخف الحركات وذلك في فعل الواحد مذكراً ومؤنثاً ، نحو نصر ونصرت والتثنية كذلك نحو ضربا وضربتا ويبنى آخره على الضم في جمع المذكر الغائب لعارض وهو اتصال واو الضمير للمجاسة نحو ضربوا . وعلى السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرك كثناء المخاطب مذكراً أو مؤنثاً أو مفرداً أو غيره ، ومع نون جمع النسوة وأما الحرف الأوسط فلا يكون إلا متحركاً بأحد الحركات الثلاث كما تقدم في بيان أقل الفعل من أنه لا بد من حرف يبدأ به وحرف يتوسط بينهما وهذا الحرف لا يكون إلا متحركاً وأما أوله فمفتوح كما ذكر في قوله (وأول المعلوم بالفتح اتركاً) بالألف المنقلبة عن نون التوكيد الخفيفة أى وأول الفعل الماضى

المعلوم ثلاثياً أو غيره لا يكون إلا مفتوحاً إلا إذا كان مبدوءاً بهمزة الوصل لأنه لما سكن توصل إليه بهمزة الوصل وهي تكون مكسورة إلا في مواضع يسيرة كما سيأتى قال في النظم (ما لم يكن بهمزة الوصل الخ ولما كانت همزة الوصل لا تكون إلا في كلمات محصورة ذكرها مع ما لها من أحكام بقوله) :

وهي التي تسقط في الدرج تكون	في ابن وفي ابنة وفي ابنم يكون
واثنين واثنين واسم واست	وايمن مع امرىء وامرأة
وهمزة لماضى وأمر مصدر	من الخماسى والسداسى اعتبر
وهمز أل وأم وأمر الحاضر	من الثلاثى بلا مكابر
وكلا إن بدئت فتكسر	أو وصلت فهي بدرج تظهر
وامستن أل وأختها وأيمنا	فهمزها بالفتح في ابتدائنا
كضم همز الأمر مما استقبلا	إن ضم عينه كما قد نقلا
ومثله همزة ماض قد جهل	من الخماسى والسداسى جعل
وغير مامر من المهمزات	همزة وصل سائر الحالات

يعنى أن حكم همزة الوصل تثبت في الوقف وتسقط في الوصل، وسميت همزة الوصل لأنها تجبىء للتوصل إلى النطق بالسكان فذكر أنها تكون في سبعة هشر كلمة مذكورة في قوله (في ابن إلى قوله وأمر الحاضر اهـ) وقوله (وابنم) أصله ابن فزيدت فيه الميم للتوكيد والمبالغة والامتداد . أصله منه حذفت الهاء لمشايتها حرف العلة في الخفاء ، ثم أدخلت همزة الوصل في أوله بعد مكونه ومعناه المجيزة وقد يراد به حلقة الدبر وقوله (وايمن) وهو مفرد كآجر وآلك عند البصريين من اليمن وهو البركة ، وفي قوله (وهمزة الماضى الخ) بإعادة ذكر الهمزة إشارة إلى شروعه في نوع آخر لأن همزة الوصل سماعية وقياسية .

فالسماحية العشرة الأسماء السابقة وهمزة الماضي وما ذكر بعدها قياسية . وقوله (وكلها إن بدئت) بيان لحكمها يعنى أن همزة الوصل تثبت فى الابتداء بها وتسقط فى الدرج أى الوصل والأصل فيها أن تكون مكسورة إلا ما استثنى فى قوله (واستثنى أل وأختها) وهى أم فى لغة حمير . وأيمن فتفتح فى الثلاثة كما يستثنى ما تضم عينه وهو ثلاثة أيضاً همزة الأمر من كل ما كانت العين فى مضارعه مضمومة كانهصره واقتل وهمزة الماضي المجهول من الخماسى والسادسى كانطلق واستخرج .

وقوله (وغير مامر من المهمزات) أى المدكورات تسمى همزة قطع فتكون ثابتة وصلًا ووقفًا . ثم ذكر بناء الماضي المجهول فقال .

فصل : فى بناء الماضي المجهول

وميز المجهول فى بناءه بضم أول على أقرانه
مع كسر ما قبل أخيره اعتمد والفتح فى مضارع له يرد

يعنى أن فتح ما قبل الأخير من مضارع المجهول قاعدة شهيرة . وأن الماضي المجهول يتميز عن المعلوم بضم الحرف الأول منه ، وكسر ما قبل آخره وبقيّة حروفه باقية كما كانت فى المعلوم كنصر . وانطلق . واستخرج ثم شرع فى بناء الفعل المضارع المحسوب ثانى الأقسام المذكورة فى قوله وأخذوا من مصدر فعلا مضى مضارعا فقال :

فصل : فى بناء المضارع المعلوم

هو الذى فى أول له يزداد حرف شهير من أنيت يستفاد
وشروطه بأن يكون زائداً عن ماضى الأفعال أوقيت الردا

والفتح في أول معلوم أحق إلا الرباعي فللضم استحق
واكسر لما قبل أخير في الذي زاد على ثلاثة فليحتد
إلا الذي يجيء من تفعللا ومن تفعلت كذا تفاعلا
فتفتح ما قبل الأخير استثنى كيتعلم العلوم ابني

يعنى أن المضارع من حيث هو معلوماً أو مجهولاً كلمة دلت على معنى في نفسها
واقترنت بزمان وضما إذ هو يحتمل الحال والاستقبال ولا بد في أوله من إحدى
الزوائد الأربع التي هي الألف والنون والياء والتاء يجمعها قولك أنيت كما صرح
به ويشترط في الحرف الزائد منها أن يكون زائداً على الفعل الماضي منه نحو اضرب
للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم وغيره ويضرب للغائب وتضرب للغائبة وتسمى
حروف المضارعة (والمضارع) اسم فاعل من المضارعة بمعنى المشابهة التامة سمي
به لمسايبته اسم الفاعل لفظاً ومعنى فتقول : زيد مصل ويصلى بمعنى واحد ولفظ
متساو ثم حروف المضارعة المذكورة مفتوحة في المعلوم منه من جميع الأبواب
إلا من الرباعي أى رباعى كان . سواء كان رباعياً مجرداً مزيداً على الثلاثى فإنها
أى حروف المضارعة مضمومة فيه نحو يسرح ويكرم ويفرح ويقاقل إذ لو
فتحت فيه لالتبس بعضها بالماضى وقد صرح بذلك في قوله (والفتح في أول
معلوم أحق إلا الرباعي فللضم استحق) وقوله (واكسر لما قبل أخير الخ) يعنى
أن ما قبل الحرف الأخير منه يكون مكسوراً مما زاد على الثلاثى رباعياً كان
أو خماسياً أو سداسياً إلا في ثلاثة أبواب منها وهى باب تفعلل وتفاعل فسا قبل
آخرها يكون مفتوحاً نحو يتدحرج ويتعلم ويتقاتل وأما الثلاثى فقد سبق أن
ما قبل آخره وهو عينه يكون مضموماً في أبواب كينصر ويحسن ، ومفتوحاً كيعلم
ويفتح ، ومكسوراً كيضرب ويحسب . وقوله (كيتعلم العلوم ابني) يقطع الهمزة

للوزن مثال لما يفتح ما قبل آخره من المستثنى المذكور، وأما حكم لامه فسيأتي .
ثم ذكر المضارع المجهول فقال :

فصل : في المضارع المجهول

أول مجهول مضارع أبح ضما وما قبل أخير يفتح
وما بقى من الحروف يذكر كمثل ما كان فلا يغير

يعنى أن المضارع المجهول مثل المعلوم فى البناء إلا الحرف الأول منه فإنه يضم مطلقا ، وإلا ما قبل آخره فإنه يفتح مطلقا من جميع الأبواب فتقول يضرب ويدحرج وينطلق ويستخرج يضم الأول وفتح ما قبل الآخر فى الجميع ثم ذكر حكم اللام من المضارع المعلوم والمجهول بقوله :

حكم لام المضارع

اللام من كل مضارع تضم	إذا خلا عن ناصب وما جزم
مالم تصل بواو جمع علمت	أو ألف اثنين ويامن خطوطبت
فإن بها قد وصلت فسمها	خمس أفعال لدى أولى النهى
وهى التى ترفع بالنون وفى	نصب وجزم فبحذفها اكتفى
فضمها مع أول وافتح معا	ثان وللأخير كسر وقعا
واسكنن مع جمع أسوة عرف	وافتح لتوكيد وإن خف ألف

يعنى أن لام المضارع معلوما كان أو مجهولا مضمومة ضمة إهراء حتى يدخل ناصب ينصبها أو جازم يجزمها والنواصب أربعة : أن المصدرية ، ولن لتأكيد

النفي . وكى للتعليل . وإذن للجواب . والجوازم خمسة . لم : نحو لم يقم ولما : نحو ولما
يقيم . وهما لقلب المضارع ماضيا ونفيه ، ويمتاز لما باستغراق النفي وبتوقع مدخولها
وامتناع دخول أدوات الشرط عليها ، والثالث ، ن الجوازم : إن للشرط والجزاء
نحو إن يدخل أدخل . والرابع : لام الأمر لطلب الفعل نحو لينصر الخامس : لا
في النهي : نحو لا تفعل ، وهذا معنى البيت الأول وقوله (الم متصل) بالبناء للمجهول
إلى آخر الآيات معناه أن محل ضم لام المضارع مالم يتصل بواو جمع المذكور نحو
يفعلون وتفعلون أو ألف الإثنين أو ياء المخاطبة نحو : تفعلان وتفعلان وتفعلين وهذه
الخمسة تسمى الأفعال الخمسة ، وحكمها عند النحويين أنها ترفع بثبوت
النون وتنصب وتجرم بحذفها وهذه المسألة تتعلق بالنحو وذكرها هنا استطراد
وكذا قوله (واسكنن مع جمع نسوة) يعنى أنه يبنى على السكون إذا اتصل بنون
جمع النسوة ويبنى على الفتح إذا اتصل بنون التوكيد الثقيلة والخفيفة نحو النسوة
يقمن وليسجنن وليكونا حاصله أن المضارع يرفع بالضمة الظاهرة مالم يتصل
بآخره شيء مما يوجب بناؤه أو ينقل إعرابه — فالذى يوجب بناءه هو نون
النسوة ونونا التوكيد ، والذي ينقل إعرابه الأفعال الخمسة ، وأنت خير أن هذا
الحكم من أحكام النحو وذكره استطراد كما ذكرنا . وقوله (وإن خف ألف)
يعنى أن نون التوكيد الخفيفة يجوز قلبها ألفا كقول امرئ القيس (قفانبك
من ذكرى حبيب ومنزل) اء . ثم ذكر الناطم الأمر والنهي بقوله :

فصل : فى بناء الأمر والنهى المأخوذين من المصدر

الأمر والنهى يكونان هلى لفظ مضارع كما قد نقلنا
واللام فى الصحيح ساكن وفى معتل احذف حرف علة تف
كنون أمثال وابق النون من توكيد هم ونون نسوة زكن

يعنى أن أمر الغائب فقط والنهى سواء كان لغائب أو حاضر يكونان على لفظ المضارع إلا أنهما مجزومان بدخول لام الأمر ولا النهى وعلامة الجزم فيهما سكون اللام في الفعل الصحيح المفرد ومقووط لام للمعتل ومقووط نون التثنية ونون جمع المذكر ونون المؤنثة المخاطبة لان النون في الثلاثة نون اعراب قائم مقام الحركة فتسقط بالجزم كالحركة مثال الصحيح : يضرب لا تضرب لا يضرب ومثال للمعتل لينز ولا يفز ولا ترم ولا يرم وليخش ولا يخش ومثال المعتل لا ينصر لا تنصرا . ومثال الجمع لينصروا ، لا تنصروا . ومثال الواحدة المخاطبة لتنصرى لا تنصرى ولا تحذف منهما في جمع النسوة لأن نونها ثابتة في الجزم ، وغيره نحو ليضربن ولا تضربن وكذا لا تحذف منهما نون التوكيد الثقيلة ونون التوكيد الخفيفة لثبوتها في غير الجزم نحو ليضربن ولا يضربن بتشديد النون وتخفيفها مع فتح الباء ثم ذكر الناطم بناء أمر الحاضر بقوله .

فصل : في بناء أمر الحاضر

وحرف مضارع من أمر أزل الحاضر لكن يهز قد وصل
إن كان ساكنا فإن تحركا فأبقى تحريكا وللهز أركا
واللام كالمضارع المجزوم في صورته وهو بناء الوقف

أى الطريق في أخذ أمر الحاضر من المصدر أن تحذف من مضارعه حرف للمضارعه وتدخل عليه همزة الوصل إن كان ما بعد حرف المضارعه ساكنا عوضا عن المحذوف ولتعذر الإبتداء بالسكن : نحو اضرب . وإن كان بعد حرف المضارعه متحركا بقی على حركته نحو : دحرج ولا تدخل عليه همزة الوصل لعدم الحاجة إليها وأما آخره فساكن وهو مبنى على الوقف والسكون لامن عامل لأن

الأصل في الأفعال البناء ولا مشابهة بينه وبين الاسم وهذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أنه معرب مجزوم والأول أشهر والمبنى على الوقف كل كالمجزوم في اللفظ أى في قطع آخره من الحركة لآلى الحقيقة لأن سكون المجزوم بمامل ومسكون الموقوف بدونه . ثم ذكر أبنية اسم الفاعل فقال :

بأب أبنية اسم الفاعل

كفاعل زن اسم فاعل بدأ	إن كان فتح العين في الماضى هذا
كناصر وضارب وإن تضم	عين لماضيه فوزنه انتظم
في صيغتين فعل أو فعيل	مثلها بالضخم والجمل
أو كسرت عين فغير اللازم	على وزن فاعل كعالم
ولازم أوزانه تحصر في	أربعة أفعال فعلافت اقتفى
كأحر عطشان والفعيل	وفعل كفرح كحيل

اسم الفاعل هو ما اشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدث . وقوله (كفاعل زن الخ) يعنى أن اسم الفاعل على أوزان باعتبار عين فعله فينظر في عين الماضى منه لسكونه أسهل ضبطا فإن كان مفتوحا فوزن اسم الفاعل منه على فاعل كناصر من نصر وضارب من ضرب وفتح من فتح . وإن كان عين ماضيه مضموما فوزنه ينتظم في صيغتين أى وزنين أحدهما فعل بسكون العين وثانيهما فعيل بالياء بعد العين وأمثلهما نحو الضخم للأول والجمل للثانى والضخم هو العظيم والجمل معروف أو كان عين ماضيه مكسورا فلما أن يكون لازما أو متعديا فالتعدى منه وزن اسم فاعله على وزن فاعل كعالم من علم ووارث من ورث واللازم منه يكون اسم الفاعل منه على أربعة أوزان . أحدها فعيل كجميل وكحيل وثانيها فعل كفرح وحسن من فرح وحسن . وثالثها فاعل كاحمر من

حمر يحمر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع . ورابعها فعلاَن كعطشان
من عطش يعطش . ولما كان في تصريف أفعَل وفعلاَن بعض خفاء ذكرها
في قوله :

فصل : في تصريف أحمر وعطشان

أحمر وصف الواحد المذكر . وإن تصف أنثى لخمراء اذكر
وثن في أحمر أحمران كذلك في حمراء حمراوان
والجمع فيهما يحمر وسما ونحو عطشان وعطش الزما
تنية الأول عطشانان والثان عطشيان إذا الداني
واجمعها على عطاش وانقل لها السماع غير وزن فاعل

يعني أن تصريف أحمر وعطشان تقول في مؤنثهما حمراء وعطشى وفي
مثناهما أحمران وعطشانان للمذكر ، والمؤنث حمراوان وعطشيان ، وجمعهما حمر
وعطاش في المذكر والمؤنث ، وانقل لها : أى لأوزان اسم الفاعل السماع أى
أوزان اسم الفاعل كلها سماعية غير وزن الفاعل : (تنبيه) ذكر للمصنف تبعا
لأصله الأوزان التي يمكن ضبطها من هذا الباب اختصارا وترك الباقي وكان
عليه أن ينبه على ذلك كأصله حيث قال بعد ذكر هذه لأوزان واختصرت
بذكر ما يمكن ضبطه وتركت ما عداه ولكن فات ذلك . (فرع) الصفة المشبهة وهي
اسم مشتق لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت ولما أوزان غير ماسبق فقبل لها مبيعة
هشر وزنا على ما ذكر في روح الشروح وهزاه الى الاستقراء فعل بسكون
العين وحركات الفاء نحو شكس وملح وصلب . وفعل بفتح الفاء وحركات
العين نحو حسن وخشن وهجل . وفعل بكسر الفاء والعين وضمهما نحو صغر
وجنب ، وفعل بفتح الفاء وضمهما نحو جبان وشجاع ، وفعل بفتح العين وكسرها

كشيظم وجيد وفعل بفتح الغاء وسكون الياء نحو حريس وسليم . وفعل كغير .
وأفعل كأبلج . وفعلان كغضبان . انتهى . ثم ذكر اسم المفعول فقال :

فصل في أبنية اسم المفعول من الثلاثي

صغ اسم مفعول ثلاثي على وزن مفعول فاعل يجتلي
كمثل مجبور كسير الحال وأثبت قياس أول لا التالى

اسم المفعول . هو اسم لذات من وقع عليه الفعل . وقوله (ثلاثي على وزن مفعول)
يعنى أن المراد بالأبنية المذكورة من الثلاثي فقط . أما غير الثلاثي فقد سبق في المصدر الميمى
فيشمل جميع أبواب الثلاثي ، سواء كان ماضيه مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً
فوزنه إثنان : مفعول و فاعل فالأول قياسى ، والثانى سماعى ولذا اختار له فى المثال
كسير بالسين عن كثير بالناء . لأن كسر متعد لا يحتاج إلى واسطة . وكثير لا يأتى
منه المفعول إلا بواسطة حرف الجر مثال الأول . مجبور الخاطر والثانى
كسير الحال ، وطريق أخذ وزن المفعول من الثلاثي أن تحذف حرف المضارعة من
مضارعه المجهول ، وتدخل الميم المضمومة بدله ثم تفتح الميم لثلاثي لتبس بمفعول باب
الأفعال نحو المكرم ثم تضم العين لثلاثي لتبس بالموضع ، فصار مفعول نحو مجبور ثم
تشبع الضمة لا نمدام مفعول مضموم العين فى كلامهم ، فيتولد من الإشباع الواو
فيصير مفعول كمجبور . وأما وزن فاعل منه فمشتك بين الفاعل والمفعول فإذا
كان للمفعول فيستوى فيه المذكور والمؤنث والفارق بينهما الموصوف إن ذكر نحو
رجل قتيل وامرأة قتيل أو لم يذكر الموصوف فبالنساء ، نحو قتيل زيد و قتيلته .
وإذا كان للفاعل فيفرق بين مذكره ومؤنثه بما يدل على التأنيث ، فنقول رجل
نصير وامرأة نصيرة أى ناصرو ناصرة ، ومررت بنصير زيد ونصيرته . ولما كان
للفاعل والمفعول صيغ وضعت للمبالغة بمعنى التكثير ، وهى مخالفة لأوزان مالم
يذكر للمبالغة ذكرها بقوله :

فصل في أوزان المبالغة

بالغ بمفعيل وفعل فعل بمفعيل وفعل
فعله كيقظ مدرار مثل وبالصدق كالصبار
كما يقال غفل مشكور لكنه ضحكة مكثير

ذكر من أوزان المبالغة ثمانية تبعاً للأصل، وليس المراد أن المبالغة محصورة في الثمانية المذكورة، بل ذكر في المداوب أنها ترتقي إلى خمسة عشر منها: طوال لكثير الطول، وهجاب للبلغ في العجب، ومجزم لكثير الجرم، وعلامة لكثير العلم ورواية لكثير الرواية ومجذامة لكثير القطع للمودة وفروق لكثير الفرق بفتح الراء ونحوها والتي ذكرها في النظم منها ما يبالغ به في الفاعل فقط ومنها ما يكون له مع المفعول وقوله (بالغ) بصيغة الأمر من المبالغة، وهي التكنير كما سبق بمفعيل أى بوزنه، وكذا يقال فيها بعده نحو مكثير، ومعطير مبالغة في الفاعل والمفعول وذلك لكثير الكلام والعطر . وفعل بتشديد العين كصبار وكذاب لكثير الصبر والكذب وفعل بفتح الفاء وضم العين كيقظ لكثير اليقظة، وفعل بفتح الفاء وضم العين نحو مشكور وجهول لكثير الشكر والجهل . ومفعال بكسر فسكون نحو مدرار ومسقام لكثير الدر أو المطر ، واكثير السقم وفعل بكسر الفاء والعين مع التشديد في العين نحو صديق وفسيق . لكثير الصدق والفسق وفعل بضمين نحو غفل لكثير الغفلة وفعله بضم الفاء وفتح العين واللام كلمنة وضحكة لكثير اللعن والضحك وقوله (كيقظ إلى آخر البيتين) أمثلة للثمانية الأوزان والحاذاق يرجع كل مثال إلى وزنه : ولما فرغ من أوزان الأبنية شرع في بيان التصريف مبتدئاً بضابط للأفعال التي لا يخرج عنها علم الصرف مع أقسامها فقال :

باب في الأبواب التي لا يخرج عنها الصرف

وكما في الصرف من أفعال فإنها لا تخلو عن أحوال

ونحوه من كل فرع قصدا وقس عليه كلما قد وردا
حذفها مخافة التطويل أو لظهورها مع التحويل

يعنى أن حد الصحيح والسالم على ما ذكره الناظم تبعاً لأصله هو : ماخلت
حروفه التى تقابل بالفاء والعين واللام عن حروف الهمزة ، وإن وجد فيه الهمزة ،
أو التضعيف .. وذهب بعضهم إلى الفرق بين الصحيح والسالم كما تقدم ذلك قريباً ..
فيكون الصحيح هندهم : ماخلت حروفه عن الهمزة فقط .. والسالم : ماخلتها عن
الهمزة والتضعيف والراجع الأول ، ثم ذكر أن الفعل يتصرف في فروع كثيرة
أشار إلى القليل منها ، وأحال في بقيتها إلى أصله ، وهو من المقتضود كما قال فدونك
الأصل ، لأنه ذكر فيه من تصريف الصحيح ما يغنى من طالعه حق المطالعة فقوله :
ضربت مثال للماضى . وضرباً للمصدر ، واضرب مضارع للمتكلم ، وضارب اسم
فاهل ، واضرب أمر ، ويضرب مضارع لغائب ، وقوله (ونحوه) من كل فرع مما هو
موجود ويقصد من المصدر . وقوله (وقس عليه كلما قد وردا) سواء كان ثلاثياً
أورباعياً ، مجرداً أو مزيداً ، ثم لما كان هذا الحذف قد يؤدي إلى إخلال بالمقصود
من أحكام التصريف الذى هو معظم هذا الفن ، تعرض لذلك على وجه إجمالى
يمكن به ضبطه وحصره فقال :

وهالك ذكر الحكم بالإجمال مع حذف ما فيه من الأمثال
صرف ماض ومضارع معاً لا وجه والأمر والنهى اسمها
ثلاث فى مخاطب مخاطبة ومثلها لغائب وغائبة
واثنان فى تكلم فيما عدا معلوم أمر وكنهى قصدا
جملة ما جاء لكل واحد أربعة مع عشرة فاعتمد

ف قوله (ثلاث) : أى ثلاثة حذف التاء للضرورة : أى ثلاثة أوجه للمخاطب ، وثلاثة للمخاطبة ، وثلاثة للغائب ومثلها للغائبة ، ووجهان لمتكلم . وقوله (فيما عدا معلوم أمر وكنهى) : يعنى أن الوجهين لمتكلم لا تأتى من الأمر والنهى لعدم وجوده ، فلا يقال فى الأمر للمتكلم معلوما اضرب تضرب ، ولا يقال فى الأمر باللام لا تضرب لتضرب ، ولا يقال فى النهى المعلوم : لا تضرب ولا تضرب ، لعدم وجوده فى الاستقراء . مثال الماضى معلوما ومجهولا : ضربت ضربتاً ضربتكم للمخاطب ، ضربت ضربتاً ضربتكم للمخاطبة . ضرب ضرباً ضربوا للغائب . ضربت ضربتاً ضربن للغائبة . ضربت ضربتاً ضربتكم والمضارع للمخاطب تضرب تضربان تضربون . والمخاطبة تضربين تضربان تضربن ، وللغائب . يضرب يضربان يضربون . والغائبة تضرب تضربان يضربن . . والمتكلم اضرب تضرب . ومثال الأمر فى المخاطب اضرب اضرباً اضربوا . ومجهوله باللام لتضرب لتضرباً لتضربوا . وفى المخاطبة : اضرب اضرباً اضربين معلوما ، ومجهوله وباللام لتضرب لتضرباً لتضربين . وفى الغائب : ليضرب ليضرباً ليضربوا . فى الأمر معلوما ومجهولا . والغائبة لتضرب لتضرباً لتضربين معلوما ومجهولا . وفى المتكلم لا تضرب ولا تضرب ومجهولا فقط . ومثال النهى فى المخاطب : لا تضرب لا تضرباً لا تضربوا معلوما ومجهولا . وفى المخاطبة لا تضربى لا تضرباً لا تضربين ، وفى الغائب لا يضرب لا يضرباً لا يضربوا معلوما ومجهولا . وفى النائية لا تضرب لا تضرباً لا يضربين معلوما ومجهولا . وفى المتكلم لا تضرب ولا تضرب ومجهولا فقط .

ثم أخذ فى تصريف اسم الفاعل والمفعول فقال :

وصرف اسم فاعل لمشرة فاعلة فواعل فاعلة
كفعل فعال فاعلات وفاعلين فاعلين يأتى

فاعلتين فاعل وصرف اسما لمفعول لسبع تقتف
 فى وزن مفعول وثن واجما ومثله مفعولة يامن وعى
 سابها التكسير فى المذكر فاحفظ لما ذكرته وحرر

يعنى أنه كما يتصرف كل من الماضى والمستقبل والأمر والنهى إلى أربعة
 هشر وجهاً كذلك اسم الفاعل يتصرف إلى هشرة أوجه كما قلت (وصرف
 اسم فاعل لعشرة) وما ذكرها على ترتيب النظم (فاعلة) للمفردة المؤنثة نحو
 ناصرة (فواعل) جمع مؤنث مكسر نحو نواصر: (فعلة) بفتحات مختلفة جمع
 تكسير لفاعل المذكر نحو نصرة (كفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة جمع
 مذكر مكسر أيضاً نحو نصر وثلهما (فعال) فى كونه جمع تكسير وهو بضم
 الفاء وتشديد العين نحو نصار فلجمع التكسير المذكر ثلاثة أبنية من الفاعل .
 (فاعلات) جمع مؤنث سالم نحو ناصرات . (فاعلين) بفتح اللام مثنى فاعل
 المذكر نحو ناصرين . (فاعلين) بكسر اللام جمع مذكر سالم نحو ناصرين .
 (فاعلتين) لثنى المؤنث نحو ناصرتين . وقوله (وصرف اسما لمفعول لسبع
 تقتف) أى تتبع يعنى أن اسم المفعول يتصرف فى سبعة أوجه أحدها وثانيتها وثالثتها فى
 (وزن مفعول) مفردة وثناء وجمعه نحو منصور منصوران منصورون ورابعها
 وخامسها وسادسها فى وزن (مفعولة) كما ذكرته بقولى (ومثله مفعولة يامن وعى)
 من الوعى أى ومثل وزن مفعول فى الثلاثة الأوجه وزن مفعولة نحو منصورة
 منصورتان منصورات . (وسابها) جمع التكسير المذكر وهو وزن مفاعيل
 نحو مناصير . وقوله (فاحفظ لما ذكرته) أى من الأحكام المذكورة على
 سبيل الإجمال فى قولى وهاك ذكر الحكم بالإجمال إلى قوله : وحرر ، أمر من
 التحرير وهو التنقيح وإنما حذف الأمثلة التى ذكرها الأصل الذى هو متن

المقصود لضيق النظم عنها ولفهمها مما ذكرت مع التحويل على ما في الأصل
 بقولى (فدونك الأصل) وعبارته فى الأمثلة الأفعال الصحيحة (مانصه) مثال
 الماضى فى المعروف نصر نصرا نصر والى. ومن المجهول نصر نصرا نصر والى.
 ومثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون الى. ومن المجهول ينصر ينصران
 ينصرون. ومثال الأمر الغائب لينصر لينصر لينصروا لتنصروا
 لتنصرا لينصرن، ومثال الأمر الحاضر انصر انصرا انصروا انصروا
 انصرا انصرن ومن المجهول لينصر لينصر لينصروا لتنصروا لتنصرا
 لينصرن لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصروا لتنصروا لتنصروا لتنصروا
 لتنصر. وكذلك النهى من المعلوم والمجهول إلا أنه زيد فى أوله لاوتقول فى نون
 التأكيد المشددة فى أمر الغائب لينصرن لينصران لينصرن لتنصرن
 لينصرنان. وفى أمر الحاضر انصرن انصران انصرنان. فى الخفيفة لينصرن
 لينصرن لتنصرن بفتح الراء فى الواحد المفرد والواحدة الغائبة وضمها فى جمع
 المذكور وفى الخطاب انصرن انصرن انصران. وكذلك النهى من المعلوم
 والمجهول (مثال الغافل) ناصر ناصران ناصرون. ونصار ونصر بضم النون
 وفتح الصاد والتشديد فيهما ونصره بفتح النون والصاد
 والراء مع التخفيف ناصرة ناصرتان نصارات ونواصر (مثال المفعول)
 منصور منصوران منصرون ومناصير بفتح الميم منصورة منصورتان
 منصورات. (ومثال الرباعى) دحرج يدحرج بفتح الدال وسكون الحاء وفتح
 الراء فى الماضى وكسر الراء وسكون الحاء وضم الياء فى المضارع دحرجاً بكسر
 الدال. وسكون الحاء فهو مدحرج بفتح الدال وكسر الراء وسكون الحاء وذاك
 مدحرج بفتح الراء والأمر دحرج بفتح الدال وكسر الراء. والنهى لا تدحرج
 بضم التاء وفتح الدال وكسر الراء وكذا تصريف الملحقات. (مثال الثلاثى
 المزيد فيه) أخرج يخرج إخراجاً فهو مخرج وذاك مخرج والأمر أخرج والنهى

لا تخرج بضم التاء وكسر الراء وقد حذفت الهزة من مستقبل هذا الباب
لثلا يجتمع الهمزتان في نفس المتكلم وكذلك حذف الهزة من الفاهل
والمفعول والنهي وأمر الغائب طردا للباب وخرج يخرج تخرججا وتخرجة بكسر
الراء وفتح التاء فيهما فهو مخرج بكسر الراء وذاك مخرج بفتح الراء والأمر
خرج بكسر الراء والنهي لا تخرج بضم وكسر الراء وخاصم يخاصم بكسر
المصاد مخاصمة بفتح المصاد وخصاما بكسر الخاء فهو مخاصم
وذاك مخاصم والأمر خصم والنهي لا تخاصم بضم التاء وبجهول الماضي
خوصم إلى آخره ومثال الخامس انكسر ينكسر انكسارا بكسر الهزة
فهو منكسر بكسر السين وذاك منكسر به والأمر انكسر والنهي لا تنكسر
واكتسب يكتسب بكسر السين اكتسابا فهو مكتسب وذاك مكتسب به .
والأمر اكتسب والنهي لا تكتسب . واصفر يصفر بفتح الفاء فيهما اصفرارا فهو
مصفر بفتح الفاء وذاك مصفر به والأمر اصفر والنهي لا تصفر بفتح الفاء فيهما .
وتكسر يتكسر بفتح السين فيهما تكسرا بضم السين فهو متكسر بكسر السين
وذاك متكسر به والأمر تكسر والنهي لا تنكسر بفتح السين فيهما وتصلح يتصلح
بفتح اللام فيهما تصالحا بضم اللام فهو متصالح بكسر اللام وذاك متصالح عليه والأمر
تصلح والنهي لا تتصلح بفتح اللام فيهما . وأما ادثر واثاقل فأصل الأول تدثر
كتكسر وأصل الثاني تناقل كتصالح فأدغمت التاء فيهما فيما بعدها ثم أدخل همزة
الوصل ليتمكن الابتداء بها لأن الساكن لا يبدأ به وتصريفهما ادثر بفتح التاء
فيهما ادثارا فهو مدثر بكسر التاء وذاك مدثر به بفتحها والأمر ادثر والنهي
لا تدثر بفتح التاء فيهما والذال مشددة : في الجميع . واثاقل يثاقل بفتح القاف
فيهما اثاقلا بضم القاف فهو مثاقل بكسر القاف وذاك مثاقل عليه بفتحها
والأمر اثاقل والنهي لا يثاقل بفتح القاف فيهما والتاء مشددة في الجميع وتدحرج

يتدحرج بفتح الراء فيهما تدحرجا بضم الراء فهو متدحرج بكسر الراء وذاك
متدحرج عليه بفتحها والأمر تدحرج والنهي لاتتدحرج بفتح الراء فيهما . مثال
السداسى استغفر يستغفر بكسر الفاء استغفارا فهو مستغفر بكسر الفاء وذاك
مستغفر بفتحها والأمر استغفر والنهي لاتستغفر بكسر الفاء فيهما . وإشهاب
يشهاب اشيهيبا فهو مشهاب والأمر اشهاب والنهي لاتشهاب بتشديد الباء فى
الجميع إلا فى المصدر . وأغدودن يغدودن بكسر الدال الثانية أهديدانا فهو
مغدودون والأمر أهودون والنهي لاتغدودن بكسر الدال الثانية فى الثلاثة
وأجلوذ يجلوذ بكسر الواو واجلوا ذا بكسر الهمزة واللام فهو مجلوذ والأمر
أجلوذ والنهي لاتجلوذ بكسر الواو فى الثلاثة وبتشديدها فى الجميع واسحنكك
يسحنكك بكسر الكاف الأولى اسحنكاكا فهو مسحنكك والأمر اسحنكك
والنهي لاتسحنكك بكسر الكاف الأولى فى الثلاثة واسلنقى يسلنقى اسلنقاء
فهو مسلنقى وذاك مسلنقى عليه والأمر اسلنقى والنهي لاتسلنقى بكسر القاف
فيهما واقشعر يقشعر بكسر العين اقشعراا بسكونها فهو مقشعر وذاك مقشعر منه
والأمر اقشعر والنهي لاتقشعر بكسر العين فيهما والراء مشددة إلا فى المصدر .
واحرنجيم يحرنجم بكسر العين احرنجاما فهو عرنجم والأمر احرنجيم والنهي
لاتحرنجم بكسر الجيم فيهما . انتهت هبارة المقصود حرفا بحرف ثم شرعت فى
باب الفوائد وهى مسائل تتعلق بالأفعال السابقة فقلت :

باب الفوائد

جمع فائدة وهى ما استفيد من علم أو غيره .

باب تفاعلا وباب فاهلا لزائد هن واحد ونقلنا

لواحد نحو تمارض اهلا وعاقب اللص كما قد قدما

أقول ذكرت فى هذين البيتين إحدى الفوائد مما يتعلق بباب المفاعلة

والتفاعل من حيث أنهما يسكونان للمشاركة بين اثنين فأكثر نحو قاتلته ونحو
تدافنا . ولا يتخلفان عن المشاركة إلا في القليل كما نهت على ذلك بقولي
(ونقلا لواحد نحو تمارض زيد) أى أظهر المرض وليس به مرض وبجىء فاعل
لواحد نحو عاقبت اللص أى هدبته . وقوله (كما قد قدما) أى كما سبق في باب
المزيد على الثلاثى وحصل هذه القاعدة التفرقة بين فاعل وتفاعل بعد اتفاقهما
في المشاركة المطلقة ثم شرعت في فائدة ثانية تتعلق بباب الافتعال فقلت :

فصل في افتعل وحروف الأطباق

إن حرف إطباق تكن فاء افتعل فالتاء طاء قلبت فان تسلي
فهي بصاد وبضاد وسميت والضاد والطاء كمثلي اضطلمت
أو كان هذا الفاء دالا ذالا أوزايا التاء اقلبها دالا
كاد كرا والياء والتاء اهتبرا كلواو تاء كاتقي واتسرا

يعنى أن فاء الفعل من افتعل على ثلاثة أحوال الحال الأولى : إذا كان من
حروف الإطباق وهي أربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء فتأوه التي بعد الفاء
تقلب طاء لأن حروف الاطباق من حروف الاستعلاء والتاء من الحروف
المنخفضة أى مما يلنصق اللسان معها الى الحنك الأسفل . وحروف الاطباق
مما يلنصق معها اللسان الى الحنك الأعلى فبين الصفتين تباعد يوجب عسر
النطق فوجب إبدال التاء حرفا يقاربها في الخرج ويوافق ما قبلها في الصفة
ولا يكون ذلك إلا في الطاء نحو اضطرب أصله اصتبر من الصبر قلبت التاء
طاء لتقربهما مخرجا ونحو اضطرب أصله اضطرب من الضرب ونحو اطررد أصله
اطررد من الطرد . واطهر أصله اطرهر . وقوله (أو كان هذا الفاء) إشارة
إلى الحالة الثانية وهي ما إذا كان فاء افتعل دالا مهملة أو ذالا معجمة أو زايا
معجمة وهذه الحروف الثلاثة من الحروف المجهورية تقلب التاء من افتعل دالا

مهملة لان التاء من الحروف المهموسة ، ومباعدة الحروف في الصفة توجب عسر النطق ، فوجب قلب التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة ليسهل التلفظ به ، ولا يوافق هذه الحروف الثلاثة إلا الدال ، وذلك نحو ادمع اصله ادمع من دمع فقلبت التاء دالا ثم ادغمت . واذكر أصله اذتكر من الذكر قلبت التاء دالا ثم الدال دالا لاتحادهما في المجهورية وأدغم أحدهما في الآخر ويجوز اذكر بالدال المهملة مقلوبة هن للمعجمة وازدجر اصله ازتجر من الزجر قلبت التاء دالا لما مر ، ويجوز فيه ازجر بقلب التاء زايا وإدغامها في الثانية . وقوله (والياء والتاء اعتبارا) بصيغة الأمر وقوله (كالواو) أى اعتبر حكم الياء والتاء والواو إذا وقع فاء افتعل واحدا منها قلب تاء ، لثلا يلزم توالى الكسرات في الواو والياء ولاتحاد الصفة في التاء لأنه هو والتاء من المهموسة وأمثلة ذلك نحو اتسر أصله ايتسر من يسر فقلبت الياء تاء هربا من اجتماع الكسرات . واتقى أصله او تقى قلبت الواو تاء ثم ادغمت في التاء لوجوب الادغام وانثر أصله انتثر قلبت التاء تاء أو بالعكس لاتحادهما في المهموسة فصار انثر بالثلاثة أو انثر بالثلاثة .

ثم شرعت في فائدة أخرى وكان حقها التقديم على الفائدتين السابقتين كما في الأصل ، لمعومها للأفعال كلها وإنما أخرتها لكثرة الكلام عليها وأفردتها بترجمة في قولى :

فصل في تعديّة الفعل ولزوموه

وعد أفعال الرباعى ما عدا	درىخ فهو بالزوم انفردا
ككل ما دل على لون مما	فعل السجايأ أو كنهمل طلوعا
كذا السداسى غير باب استفعلا	وغير فعلين من افعلنى انقلا
قد جعل النعاس يغرندى	ادفعه هنى ويسر ندىنى

والزم خماسيا سوى ثلاثة فسو في اللزوم . والتعدية
باب تفاهما وباب افتعلا ثالثها باب تفعل انجلى
وعد لازما بحرف الجر مع ضعف وهمز من ثلاثى يقع
والغير بالحرف وحذف التاء من بابى تفعل تفعلل قن
وما خلا عن هذه الأسباب فلازما سمة بلا ارياب
ولا يجي الجھول والمفعول به من لازم الأفعال اذا ظنبت

أقول هذا الفصل في بيان المتعدى ، وهو ما يتجاوز إلى المفعول : من اللازم
وهو ما لم يتجاوز إلى المفعول من الأفعال ، وبيان تعدية اللازم من الأفعال ولزوم
المتعدى لقوله : (وعد أفعال الرباعى) يعنى أن الغالب فى أبواب الرباعى التى
سبق بيانها التعدية إلا دريخ ونحوه من باب فعلل ، فإن الغالب فيه اللزوم .
ودريخ هو بدال وراء مهملتين فوحدة فخاء معجمة أى ذل وخضع ، وفى المختار
دريخت الحمامة لذكراها خضعت له وطاوعته ، ودريخ الرجل طأطأ رأسه ويسط
ظهره ، وبما تقرر علم أن المثال فى النظم لا يراد منه الحصر ، وإنما القصد كل فعل
دل على خلة لا تتجاوز ذات الفاعل من باب فعلل الرباعى كالمثال المذكور ، ومنه
يرم الرجل أى دام نظره فهو لازم وقوله : (كسكل مادل على لون) . أى ومثل
دريخ فى اللزوم كل فعل ثلاثى دل على لون كحمر . أو عيب كعور . وقوله : (مع
فعل السجاياء) أى كل فعل دل على مسجية من الأفعال الغريزية فهو لازم كنهم
وكرم وقوله : (ز أو كفعل طاوعا) أى فى أنه لا يكون إلا لازما . لأن المطاوعة
لا يتعدى أثرها إلى غير الفاعل كما تقدم . وقوله : (كذا السداسى غير باب
استفعلا الخ) يعنى أن أبواب السداسى كلها لازمة . إلا باب استفعل فإنه مشترك
بين اللازم والمتعدى ، وإلا فعلين من باب افعللى فقد سما متعديين . كقول
بعض شعراء : العرب (قد جعل النعاس يفر ندينى . . ادفعه عنى ويسر ندينى)

وهذا البيت ذكره أبو هبيدة وأبو الفتح ومعنى آخرنا غلب . ومعنى أسرنا
 قهر ولم يسمع خيرا كما قاله البرماوى ، وأما باب استعمل فيشترك فيه اللازم
 والمتعدى كما ذكرت فاللازم منه نحو استنسر البغاث ، واستنوق الجمل ، واستقام
 الرجل . والمتعدى منه نحو استغفر الله ، واستخرج المال . وقوله (والزم خماسيا
 سوى ثلاثة الخ) يعنى أن أبواب الخماسى لازمة . سوى ثلاثة أبواب منه فهى
 مشتركة بين اللزوم والتعدية ، وهى باب تفاعل وباب افتعل . والثالث باب
 تفعل بالتشديد (انجلى) أى ظهر فالتعدى من الأول نحو : تنازهنا الحديث
 وتشاركنا المال واللازم منه نحو : تواضع الرجل ، وتقارب الزمان ، والمتعدى
 من الثانى نحو : ارتجل الخطبة ، واكتسب المال ، واللازم منه نحو احتقر واعتور
 والمتعدى من الثالث نحو : تعلم العلم ، وتسكف الحلم ، واللازم منه نحو : تكلم
 زيد ، وتبسم عمرو وقوله : (وهذا لازما الخ) شروع فى تعدية الفعل اللازم ولزوم
 الفعل المتعدى . وحاصله : أن اللازم من الأفعال الثلاثية يصير متعديا بأحد ثلاثة
 أسباب وجودية : أحدها . بزيادة الهمزة فى أوله : بشرط أن لا تكون المطاوعة
 وذلك نحو خرج ، فإذا زدته همزة صار متعديا نحو : أخرجه . ثانيها : بزيادة
 النضعيف ، وهو تشديد العين كخرج قبل التشديد وهو لازم ، وبعده متعديا
 ثالثها : بزيادة حرف العجر نحو : خرجت زيد ، وانطلقت به إلا أن التعدية
 بالهمزة والنضعيف مخصوصة بالثلاثى المجرد وحروف الجر لا تختص به . بل
 توجد فيه وفى غيره كما (قال والغير بالحرف) . وقوله : (وحذف التاء الخ) أى
 حذف التاء من باب تفاعل وتفعّل لأن الأول بعد حذف التاء من أوله يصير
 رباها مجردا ، ومسبق أن الغالب فيه التعدية . والثانى بعد حذف التاء منه
 يصير رباها بزيادة التشديد ، وقد سبق أنه متعد . وقوله : (وإن خلا هذه
 الأسباب) أى المتقدمة يعنى أن المتعدى من الأفعال يصير لازما بحذف هذه
 الأسباب المذكورة : قال فى المقصود وينقله أى الفعل المتعدى إلى باب انفعّل ،

وقد ذكرته بقولى : (وكفعل طاووا) وفى المقصود أيضا ، وباب فعلل يصير لازما بزيادة التاء فى أوله ، وهو داخل فى قولى (والزم خماسيا الخ) . وقوله : (ولا ينجى المجهول) وهو مالم يسم فاعله ، ولا المفعول به ، وهو ما وقع عليه الفعل . وقوله : (من لازم الأفعال) أى من الأفعال اللازمة ، وهى التى لا تحتاج إلى المفعول به ، وهذا من تنبئة بحث اللازم ، وهو ظاهر ثم شرحت فى فوائد أخرى تتعلق بالحروف بقولى :

فصل فى همزة أفعل

الهمز فى أفعل جالسبعة	من المعانى خذ فالتعدية
كأخرج المال وللحين اجعلا	كأحصد الزرع كما قد نقلا
ولإزالة كأشكيت الفتى	كذا لوجدان كأبخلت أى
ومثل صار نحو أمشى ابن العلاء	وللدخول نحو أصبحت أنجلى
وجالتكثير كزيد ألبنا	أى كثرت ألبانه فالتقنا

يعنى أن همزة أفعل تجىء لمعان سبعة على ما فى النظم ، بل هشرة كما فى المطلوب أحدها : وهو ألا كثر فيها للتعدية نحو : أخرجت زيدا . ثانيها : للحينونة نحو : أحصد الزرع أى حان وقت حصاده . ثالثها : للإزالة نحو : أشكيت الفتى أى أزلت عنه الشكاية . رابعها : للوجدان نحو أبخلت الرجل ، أى وجدته بخيلا . خامسها : للصبرورة نحو : أمشى الرجل ، أى صار ذا ماشية . سادسها : للدخول فى الشيء نحو : أصبح الرجل ، أى دخل فى الصباح . سابعها : للتكثير فى الشيء نحو ألبن زيد ، أى كثر لبنه كما فسرته بذلك فى النظم . ثامنها : بمعنى استفعل نحو أعظمته ، بمعنى استعظمتها . وتاسعها : للتمكين فى الشيء نحو : أحفرته النهر ، أى أمكنته من حفره . عاشرها : لمعنى التفضيل نحو : أشفق وألح

(تلييه) مأشرت إليه قبل للترجمة من أن هذه المعاني تتعلق بالحروف ، هو
ماذهب إليهم في المطلوب . لكن قال في روح الشروح هذه المعاني لباب أفعل
لأهمزة لأنها من حروف المباني لا من حروف المعاني اه . ثم شرعت في فائدة
أخرى تتعلق بالسین في باب الاستفعال بقولي :

فصل في سین استفعال

والسین في استفعال جاء للطلب كاستغفر الله وفاز بالأرب
كذلك للسؤال كاستخبرته ولاعتقاد جاء كاستكرمه
ولانقلاب كاستحال الحمر والوجد كاستجدته ياعمر
وجاءتسليم كنحو استرجعا أي قال إنا إله فاسمعا

يعنى أن السین من استفعال تجيء لعشرة معان ، كالهمزة في أفعل ذكرت منها
مئة في النظم ، وماذكر البقية بعدها في الشرح فالأول من العشرة: مجيئها للطلب
نحو استغفر الله ، أي طلب منه المغفرة . والثاني : للسؤال نحو استخبرته ،
أي سأله عن الخبر ، والثالث : للاعتقاد نحو استكرمه أي اعتقدته كريما ، والرابع
لانقلاب الشيء من حالة إلى حالة أخرى ، أي تحول نحو استحال الحمر خلا .
والخامس : للوجدان نحو استجدت الشيء أي وجدته جيدا . والسادس : للتسليم
نحو قولهم : استرجع القوم هند المصيبة أي قالوا : (إنا لله وإنا إليه راجعون) كما
أشرت إليه في النظم بقولي إنا لإله ، واكتفيت بما ذكر لأن : الاسترجاع
من الأذكار المشهورة . والسابع : للحنونة نحو استرقع الثوب ، أي حان وقت
استرقاعه . والثامن : كونه بمعنى أفعل نحو : استخرج بمعنى اخرج . التاسع :
كونه بمعنى فعل بالتشديد نحو استقر ، بمعنى اقر . العاشر : كونه بمعنى صار نحو

استحجر الطين أى صار حجرا ثم شرعت فى ذكر قائمة أخرى وهى الحروف التى تزداد فى الأفعال والأسماء بقولى :

فصل فى حروف الزيادة

وزائد الحروف عشر وهى فى سألتمونيها تعد فاقف
إن زيد منها فوق مازاد على ثلاثة فهو للزيد انشلا

يعنى أن الحروف التى تزداد فى الأسماء والأفعال عشرة يجمعها قولت سألتمونيها وهذا من أجوبة ميبويه على الأخفش عن حروف الزيادة فقال له : قبل هذا أتاه سليمان فقال الأخفش ما معنى هذا إذا كان الجيب سليمان . فقال : سألتمونيها . فقال : نعم ولم يفهم معناه . فقال : هويت السماء فقال . لا أسألك عن السماء . فقال : اليوم تنساه . فغضب الأخفش وقال : يم أجبتنى فنسيت ، ولم يفهم من ذلك شيئا ولذلك سعى بالأخفش ، فكل واحدة من الجمل الأربع اشتملت على حروف الزيادة العشرة ، وتصلح أن تكون جوابا مطابقا ، واقتصر فى المنصود على الأخير وعبارة (ومجموعها) أى حروف الزيادة اليوم تنساه . فإذا كانت كلمة وعددها زائدا على ثلاثة أحرف وفيها حرف واحد أو أكثر من هذه الحروف العشرة ، فحكم بأنها أى الكلمة زائدة إلا أن لا يكون لها معنى بدونها ، فلا يحكم بزيادتها نحو . وسوس فإنه لا يكون للكلمة معنى بدون الواو الزائدة أو السين ، والضابط فى الحرف الزائد : هو ما لا يخل عده بالمعنى الأصلى ، ولما كانت حروف الزوائد تشتمل على حروف العلة ، وتسمى حروف المد واللين أيضا أفردتها بترجمة خاصة بقولى :

فصل فى حروف العلة وحكم الفعل معها

والعلة الواو وياء وألف وسم بمد وبلين قد ألف

فإن أتت في أول الأفعال فسم ذلك الفعل بالمثلال
وإن تسكن في عينه فالأجوف أوفى أخير فبنقص يعرف
كوعدا وقال قولاً ورعى يزعمه عبداً عفيفاً مسلماً
وقسموا اللغيف قسمين هما مقرون والمفروق فيما علما
إن علت العين ولام فهوا يسمى بمقرون وذو مثل طوى
أو كان في فاء ولام كوقى فسم مفروقاً كما قد حققا

أقول: بينت في هذا الفصل : أن الواو والياء والألف يصدق عليها أربعة أسماء، فهي تسمى حروف الزوائد : لأنها من العشرة السابقة وتسمى حروف العلة، وحروف المد، واللين. أما تسميتها بالزوائد : فلا إشكال فيه. وأما تسميتها بحروف العلة : فلأن من شأنها أن تنقلب بعضها إلى بعض. وحقيقة العلة : تغير الشيء عن حاله. وأما تسميتها بحروف المد واللين : فلما فيها من الامتداد في النطق واللين لاتساع مخرجها، ولسكن تسميتها بذلك ليس على الإطلاق. بل فيه تفصيل. لأن حروف العلة إذا كانت ساكنة تسمى حروف اللين، ثم إذا ناسبت حركة ما قبلها فتكون حرف مد أيضاً.

فكل حرف مد لين، ولا ينعكس. وأما حكم هذه الحروف مع الأفعال فتحكمها مذكور في قولي: (فإن أتت في أول الأفعال الخ) أى إذا كان فعل. أى وجد فعل ماض من الأفعال، والحرف الأول للمعبر عنه بقاء الفعل حرف من حروف العلة، فهو يسمى بالمثلال وبالمعتل الغاء أيضاً. لوجود حرف العلة في مقابلة الغاء التي هي من الحروف الأصلية. وإنما سمي مثالا لماثلته الحرف الصحيح نحو وعد وبسر، ويقظ، وإن وجد الحرف في عين الفعل فيسمى بالأجوف

نحو الوسط، الذي هو بمنزلة الجوف للحيوان من الحرف الصحيح نحو: قال، وكل والأصل قول وكيل بتحريك الواو والياء كما سيأتي إن شاء الله في بابه . أو وجد الحرف في آخر الفعل ، وهو لام الكلمة فيسمى ذلك الفعل بالناقص لنقصان آخره من الحركة البنائية غالباً ، ولخلف الحرف في الجزم نحو غزاء، ورعى فتقول في حالة الجزم لم يفز ، ولم يرم ويقال في الأول معتل الفاء وفي الثاني معتل العين وفي الثالث معتل اللام . وقوله: (إن علت العين ولام) أشار إلى أنه قد يوجد في الفعل حرفان من حروف العلة ، ويسمى ذلك الفعل باللفيف بفتح اللام وبفاء من أولاهما مكسورة بينهما ياء ساكنة سمي بذلك لئلا حرفي العلة أي جمعهما فيه . واللفيف ينقسم إلى قسمين كما قال : (وقسموا اللفيف إلخ) . أي ينقسم اللفيف إلى مقرون ، ومفروق فالمقرون ما ذكره بقوله : (إن علت العين ولام) أي إذا كان عين الماضي ولا محرفي هلة فسمه : باللفيف المقرون بميم قفاف فراء مهملة آخره نون . سمي بذلك لاقتران أحد حرفي العلة بالآخر وذلك نحو طوى يطوى ، وقوى يقوى ، والمفروق ما ذكره في قوله : (أو كان في فاء ولام إلخ) أي أو كان حرفا العلة في فاء الكلمة ولاهما فيسمى باللفيف المفروق ، سمي بذلك لأن حرفي العلة فيه يفتقران بالحرف الصحيح نحو وقى وولى ولما فرغت من بيان حروف العلة وتعريف المعتل : شرهت في ذكر ما يلحق بالمعتل وهو المضاعف والمهموز مبتدئاً بأولهما بقولي .

فصل في المضاعف

وكل فعل عينه واللام	جنس وحيد حكمه الادغام
وسمى مضاعفاً كمثل مد	من الثلاثي وأصله مدد
وفي الزباعي وحد العين وفا	كعينه الأولى مع اللام اهرفا
كززل ، وليس ذا يملحق	لنقد تغيير به فحق

أي كل فعل ماضى ثلاثي عينه ولامه حرفان من جنس واحد . يجب إدغام

أولهما في الآخر ، كما قال : (حكمه الإدغام) دفعا للنقل ، واختيارا للخفة يسمى مضاهفا ، مأخوذا من ضاعف الشيء إذا زاد عليه فجعله اثنين سمي به نحو مد لتضاعف بعض حروفه والإدغام في اللغة : إدخال الشيء في الشيء . يقال أدغم اللجام في فم الفرس إذا أدخله في فمه وفي الاصطلاح : إسكان أحد التماثلين أو المتقاربين وإدراجه في الثاني .

والمضاهفة لغة : عبارة عن تكرار الشيء بمثله واصطلاحا عبارة عما يجتمع فيه الحرفان التماثلان أو المتقاربان في كلمة أو كلمتين ، أو التقاء أحد التماثلين بالآخر في كلمة واحدة وهو من ملحقات المثل ولذا أعتبه في الذكر والكلام في المضاهف من الثلاثي . أما مضاهف الرباعي : وهو ما كان فاؤه وعينه الثانية من جنس واحد ولامه وعينه الأولى من جنس واحد أيضاً نحو ززل . فليس من ملحقات المعتل . لعدم التغير فيه ، وانتفاء الثقل فيه بالفصل بين المتجانسين ولذا لا يقع فيه الإبدال ولا الحذف وكذا ما زيد فيه للإلحاق نحو جلبب فلا يدغم ولا يلحق ، بالمضاهف وقد نهت على ذلك بقولي : (وفي الرباعي إلى أن قلت وليس ذا يلحق لفقد تغيير به) فتأمل اهـ .

ثم شرعت في الباب الثاني مما يلحق بالمعتل ، وهو المهموز فقلت :

فصل في المهموز

الفعل إن بدى بهمزة فسم	مهموز فاء كأخذت ينتظم
وإن تكن في عينه كسألا	فإنه مهموز عين حصلا
أو همزه في لامه كقراء	فهو إذن مهموز لام قرأا
فجملة الأقسام ستة كما	يأتى لها التفصيل فاحفظ واعلمها
وغيرها هو الصحيح ومضى	فيه الكلام كاملا ومرتضى

أى الفصل الثانى مما يلحق بالمعتل المهموز ، وهو كل فعل مضى فيه همزة وهو على ثلاثة أنواع الأول : مهموز الفاء وهو ما كانت الهمزة فى أوله نحو أخذ يأخذ وأمن يأمن . الثانى : مهموز العين وهو ما كانت الهمزة فى وسطه نحو سأل يسأل وسئم يسأم . والثالث : مهموز اللام وهو ما كانت الهمزة فى آخره نحو قرأ يقرأ وظمى يظمى . فهذه ستة أقسام كما نبهت على ذلك بقولى : (فجملة الأقسام ستة) وهى للثال والأجوف والناقص واللفيف والمضاعف والمهموز وسيأتى بيانها مفصلة بإذن الله تعالى ، وكل فعل خلا عن هذه الأقسام الستة فهو الفعل الصحيح ، وقد مر بحث أحواله وبيان أحكامه فى باب فارجع إليه . إن أردت وقد نبهت على ذلك بقولى (وغيرها . أى غير الستة المذكورة هو الصحيح ومضى فيه الكلام كاملاً ومرضى) ولما كان المعتل وما يلحق به نوعاً مغايراً للصحيح هنوته تبعاً للأصل بالباب فقلت .

باب المعتل والمضاعف والمهموز

إن حرك الواو أو الياء معا	فتح لما قبلها قد وقعا
فتقلب ألفا كمثل قال	وكفزا وكرمى ومثل كال
إلا مع الخطاب والتنثية	وجمع تأنيث وتكليم أى
لأنهم لا يقلبون الياء	والواو إلا فى سكون جاء
غير أصيل إن نقلت الحركة	للحرف قبل كأقام فأذكره
واحدفه بعد القلب فى جمع أى	لغائب من ناقص قد ثبتا
وهكذا مع تاء تأنيث رمت	ذا الحكم جاء فى المثنى مرغزت
كحذفه من أجوف الأفعال	فى جمع تأنيث فى الأمثال
قلن وكن أصله قولن	والثان كلن أصله كيلن

فتقلب الواو أو الياء ألف واللام سا كن فيحذف الألف
وأبى مادل على الحروف من حركات تنبي بالمحذوف
إذ عندهم ذو الفتحة ولد الألف والواو قد ولد من ضم ألف
والكسر منه الياء وأبى إن كسر ما قبلها نحو خشيت قد ذكر

هذا الباب يشتمل على الستة الأقسام السابقة وبيان أحكامها وبدأت بالمعقل
لأن الأخيرين تابعان له ، وقدمت الأجوف لأن حرف العلة إذا وقع في الوسط
يكثر تغييره ، وذكرت معه الناقص لأنه مما يكثر تغييره أيضا لوقوع حرف العلة
في الطرف وقد ذكرت حكم البابين في ذلك بقولى (إن حرك الواو أو الياء الخ)
أى إذا تحرك الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبنا ألفا وذلك نحو قال وكال وغزا
ورمى وإنما مثلت لكل من الناقص والأجوف بمثالين لأبين أن هذا الحكم
لا يتغير سواء كان حرف العلة واوا أو ياء . وقوله : (إلا مع الخطاب) مستثنى
من أعم الأحوال . أى الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبنا ألفا في كل
حال من الأحوال إلا في أربعة أحوال فلا تقلبان ألفا كما سيأتى . والأربعة هى
الخطاب نحو غزوت ورميت مفرداً ومذكراً وغيرهما . والتنثية نحو غزونا ورميا
للمذكر وفى نفس المتكلم وحده أو معه غيره ، نحو غزوت وغزونا وفى جمع
المؤنث الغائب نحو النسوة غزون ورمين وإنما لم تقلبا في هذه الأحوال لما ذكرته
بقولى (لأنهم لا يقلبون الياء والواو إلا فى سكون جاء غير أصيل بعد نقل الحركة
للحرف قبل كقائم) لأن أصله أقوم ، وفى اليائى نحو أباع وأصله أبيع فلو كان
السكون أصليا فيها لما احتيج إلى القلب لحصول الخلقة بدونه ، وفى القاعدة
المشهورة كما سيأتى أن حرف العلة إذا تحرك وقبله حرف صحيح سا كن تقلت
الحركة إلى الحرف الصحيح اه . فعلم القلب فى الخطاب وجمع المؤنث والتكلم
لأصالة السكون وفى التنثية لما يلزم عليه من التقاء الساكنين هلى غير حده .

وقوله (فأدرکه) أمر من الإدراك تكملة وقوله (واحذفه بعد القلب في جمع آتى لغائب الخ) شروع في جمع المذكر والغائب في أن له حكما زائدا على القلب المذكور وهو حذف الألف المقلوبة لالتقاء الساكنين على غير حده وهذا الحذف واجب لدفع ماذر ، وذلك نحو غزوا ورموا بالسكون فيهما مع فتح ما قبلهما ، والأصل غزوا ورموا فقلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فصارا غزوا ، ورموا . فاجتمع ساكنان فحذف الألف المقلوب لذلك وهذا الحكم وهو الحذف المذكور يجري مع تاء التأنيث للواحدة الغائبة ومثناها نحو غزت ورمت وغزتا ورمتا والأصل غزوت وغزوتا ورميتا فقلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفنا لاجتماعهما مع تاء التأنيث الساكنة لفظا أو تقديرا لأن حركتهما في الثنية عارضة والعارض كالعدم وقوله : (كحذفه من أجوف الأفعال في جمع تأنيث) يعنى أن حكم جمع النسوة من الأجوف كحكم ما سبق من الأفعال في حذف الألف المقلوبة عن الواو والياء ، وقد مثلت له بمثالين في قولى قان وكن وأصلهما قولن وكيلن بفتح الواو والياء فقلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفنا الألف لسكونها مع اللام الساكنة فبقى قلن وكن بفتح القاف والسكاف ثم نقلت فتحة القاف إلى الضمة ، وفتحة السكاف إلى الكسرة لتدل الضمة على الواو والكسرة على الياء ، وهذا معنى قولى فتقلب الواو مع الياء ألف بالوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . وقولى (واللام ساكن فيحذف الألف) أى وجوبا لالتقاء الساكنين كما هو ظاهر .

وقوله (وابق ما دل الخ) يعنى أنه عند الحذف لا بد من بقاء الحركة المناسبة للحذف لتدل عليه فإذا كان الحذف واوا فلا بد من بقاء الضمة على الحرف الذى قبل الواو لتولد الواو من الضم ، فيكون علامة على الحذف . وإن كان الحذف الياء فلا بد من بقاء الكسرة لتولد منها وإن كان الحذف الألف

فلا بد من بقاء الفتحة لتولده منها وهذا معنى قولى وأبق ما دل إلى آخر الآيات وقوله (إن كسر الخ) أى ابق الياء إن كسر ما قبلها بدون حذف سواء كانت ساكنة أو متحركة نحو خشى وخشيت ويشترط فى الحركة أن تكون فتحة لأنها أخف فإن كانت الحركة ضمة قلبت بها الياء ألفاً نحو يخشى أو كسرة كما فى ترمين أعلنت بحذفها بعد الإسكان للنفخة ، وأما حكم الياء الساكنة إذا انضم ما قبلها وحكم الواو فقد ذكرته بقولى .

والياء إن جا بعد ضم ساكنة	فأقلبه واوا نحو يومرا علنا
كالواو بعد الكسر ياء تقلب	إن مكنت كقيل فيما أهربوا
وإن يكن محركا وفى الطرف	يقلب ياكغبى الذى اثتلف

أى الياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلبت واوا لأن الياء حرف علة ومع هذا كانت عريكتها ليننة بالتسكين والضم حركة قوية لاتناسب الياء الساكنة لتعسر النطق بذلك فناسب أن تقلب واوا نحو أيسر يوسر فهو موسر وأيقظ يوقظ فهو موقظ وقولى : (كالواو بعد الكسر ياء تقلب) أى كما تقلب الياء الساكنة بعد الضم واو ، كذلك تقلب الواو بعد الكسرة ياء للنسابة نحو قيل لأن الأصل قول بضم القاف وكسر الواو ، فاستثقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو لأن فى النزول من العلو إلى السفلى تمسراً فأسكنت القاف وثقلت كسرة الواو إليها فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة ، فقلبوا الواو ياء لسكونها مع كسر ما قبلها كما سيأتى فى النظم . وقولى (وإن يكن محركا وفى الطرف يقلب ياء) أى وإن يكن الواو المكسور ما قبله ليس بساكن بل محرک ووقع فى الطرف أى فى لام الكلمة نحو غي بفتح الغين وكسر الباء وفتح الياء وأصله هيو ماض من الغباوة ، وهى عكس الإدراك ونحو دهى مجهول دما وأصله دعو بضم الدال

وكسر العين وفتح الواو وقلبت الواو ، ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها . ومثله
قوى وأصله قوو بكسر الواو الأول ففعل به ماسبق .

فصل في المجهول من الماضي الأجوف

مجهول أجوف بقليل مثلاً وأصله قبل احتلال قولاً
فالفاء مسكن وله الكسر انقل من عينه والواو ياء اجعل
إذ كل واو ساكن إذا انكسر ما قبله يقلب ياء في الأثر

أقول هذا حكم الأجوف المجهول إذا كان واوياً وقد مررت الإشارة إلى
ذلك قريباً وهو ظاهر وواضح مع القاعدة التي في البيت الأخير . ثم شرعت
في ذكر قاعدة كلية في الأجوف سواء كان بالواو أو بالياء أو بالألف فقلت :

فصل : في حكم الواو والياء المتحركتين إذا وقعنا بعد حرف صحيح ساكن

وكل واو متحرك ويا حرفاً صحيحاً ما كنا قد وليا
ظنل إلى الحرف الصحيح الحركة نحو يبيع وينحوض المعركة
وكيفخاف يخوف الأصل عرف فبعد نقل ابدل الواو ألف

أقول هذه القاعدة تطرد في حرف العلة من الأجوف إذا كان متحركاً وقبله
حرف صحيح ساكن سواء كان حرف العلة واوياً أو يائياً وحاصل ذلك أن الحركة
من حرف العلة تنقل إلى الحرف الصحيح الساكن قبله مثاله في الواوى نحو
يقول أصله يقول بسكون القاف وضم الواو فاستنقل الضم على الواو لكونه حرف
علة ضعيف عن تحمل الحركة وقبله حرف صحيح فنقل الضم إليه لكونه قوياً
على تحمل الحركة وأولى بها . ومثاله من اليائى يبيع أصله يبيع بسكون الباء
وكسر الياء فنقلت حركة الياء إلى الباء لما ذكر . وقوله (وكيفخاف يخوف)
إشارة إلى أن ألف يخاف منقلبة عن الواو فأصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو

فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها وهو الخاء فصارت الواو ساكنة وقبلها فتحة
فقلبت الفاء للقاعدة المشهورة أن الواو أو الياء إذا سكنتا وانفتح ما قبلهما قبلتا
ألفا فتقول في هذا المثال يخاف بالالف المنقلبة عن الواو .

فصل في حكم لام الفعل من الناقص

معتل لام إن يكن محركا	وقبله حرف صحيح حركا
اسكن في الرفع كيرى الغرضا	ومثل يفزو ويخشى المرضا
وياء يخشى حركت مع فتح ما	قبل فصار ألفا محما
واظهر الفتح لناسب كان	يرى والحذف لجازم هلن
والجمع يفزون ويرمون له	يفيزون يرميون أصله
فسكن الواو وياء للنقل	فاجتمع السكون فالحذف حصل
والأصل في تغزين تغزونا	كذاك في ترمين ترمينا
فاحذف مع النقل كما قد سبقا	في جمعه فكن له محققا

يعنى أن معتل اللام وهو المسمى بالناقص يسكن حرف العلة منه في حالة
الرفع وذلك نحو يفزو ويرى ويخشى إلا أن ياء يخشى قلبت ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها كما قال (وياء يخشى الخ) . وأما مسكون حرف العلة في يفزو ويرى فلا مستثقال
الضمة على الواو والياء وقوله (واظهر الفتح الخ) أى تظهر الفتحة في آخر
الفعل الناقص إذا دخل عليه ناصب لخفتها والنواصب أربعة وهى أن — ولن
وكى — وإذن — نحو : لن يفزو — ولن يرى — ولن يخشى — تقديرآ .
وقوله (والحذف لجازم هلن) بالوقف بالسكون للوزن حال من متعلق الجار
والجورر أى ويحذف حرف العلة إذا دخل على الفعل جازم من الجوازم وهى
خسة - لم — ولما — وإن — ولا — واللام — فهو لم يفزو ولم يرم وتقول

في تثنيتهما بغزوان وبرميان وفي تثنية يخشى يخشيان على الأصل بدون تغيير في الثلاثة، وتقول في الجمع يغزون ويرمون وأصله يغزؤون ويرميون ففعل به ما ذكر فقولى: (فسكن) بتشديد الكاف المسكورة، بنيا للمجهول أو بصيغة الأمر أى فسكن الواو والياء للثقل أى لنقل الضم عليهما فصار كل واحد منهما ساكنا مع واو الجمع ومع الون عند الوقف فتجتمع ثلاثة حروف متوالية ساكنة في كلمة واحدة وهو غير معروف في كلامهم فيجب الحذف كما ذكرته بقولى (فاجتمع السكون فالخذف حصل) أى لأجل اجتماع السكون. وأما حكم الناقص إذا أسند إلى الواحدة المخاطبة فهو إن كان واويا فننقل حركته إلى ما قبله ثم تحذفه نحو تغزين أصله تغزوين ففعل به ما ذكر وإن كان يائيا فلا يحتاج إلى النقل بل يحذف مع حركته مع اعتبار ما ليخشى من التعليل السابق كما ذكرت ذلك بقولى (والأصل في تغزين تغزوين إلى آخر البيتين).

ثم ذكرت اسم الفاعل من الناقص بقولى :

اسم للفاعل من الناقص

ونحو غاز لامة تحذف من مجروره وذى ارتفاع قد زكن
إذ جمع ساكن وتنوين نهوا عنه فحول الفن فيما قد رووا
والنصب ابق الياء كجاء راميا أبو سعيد حين يأتى غازيا

أى تحذف لام الكلمة من اسم الفاعل الناقص في حالتي الرفع والجر سواء كان واويا أو يائيا نحو هذا غاز ورام ومررت بنازورام إلا إذا أدخلت الألف واللام عليه فتعرد اللام ساكنة نحو جاء الغازى والراعى ومررت بالغازى والراعى وأما فى حالة النصب فلا يحذف اللام بل يبقى منصوبا بالفتحة الظاهرة سواء كان واويا أو يائيا ومنه مثال المتن وهو قوله جاء راميا أبو سعيد حين يأتى غازيا. ثم شرعت فى اسمى الفاعل والمفعول من الأجوف بقولى :

فصل في أبنية الفاعل والمفعول من الأجوف

وقائل وكائل قد سمعا	في فاعل من أجوف فاستمعا
كذا اسم مفعول من القول مقول	وقل من الكيل مكيل ياستول
والأصل مقول ومكيول أهل	بالنقل والحذف اتبع ماقد نقل
واعط ذا الحكم بلا رتياب	في النقل ماضارع من ذا الباب
ونحو مكيول فلياء احذف	من بعد نقل الضم للياء تف
وأبدل الضم بكسر فيكون	الواو ياء لتجالس يكون

يعنى أنك تقول في اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل بزيادة الألف بين الغاء والعين، وطريق أخذه أن يحذف حرف المضارعة من أوله ثم يزداد ألف اسم الفاعل بين الغاء والعين. فيقال في يقول مثلا قاول فتقلب الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة محلولة للطرف. كذا يفهم من شرح المارونية وهو أولى مما في المراح وشرحه حيث قال قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الخ. فإنه منظور فيه من ثلاثة أوجه فراجعه انتهى ملخصا من المطلوب. وبناء للمفعول من القول مقول ومن الكيل مكيل، أما في الأول فلما سبق أن الواو والياء المتحركتين إذا كان ما قبلهما حرفا صحيحا ما كننا نقلت حركتهما إلى الحرف الصحيح الساكن فأصل مقول مقوول فنقلت حركة الواو إلى القاف فالتقى ما كنان أحدهما واو الأجوف، والآخر واو المفعول فحذفت واو المفعول على رأى سيديويه ومن وافقه. وقيل المحذوف عين الكلمة وهو مذهب الأخفش هذا حكم للمفعول من الواو وأما اليأى كالمكيل من الكيل فأصله مكيول فنقلت ضمة الياء إلى الكاف فاجتمع ما كنان الياء والواو حذفت الواو فصار مكيل بفتح الميم وضم الكاف وسكون الياء فأبدلت ضمة الكاف

إلى الكسرة لتسلم الياء وهذا الإحلال هو المختار كما ذهب إليه ميبويه وأصحابه خلافا لما في النظم تبعا للأصل فإنه جار على مذهب الأخفش من أن المحذوف عين الكلمة كما أشرت إلى ذلك في الشرح . وقوله (واهط ذا الحكم بلا رتياب — في النقل مضارع من ذا الباب) معناه أن حكم إحلال المضارع من هذا الباب كحكم إحلال المفعول في النقل فقط دون الحذف فالمضارع يقول: ويكيل مثلاً فتنتقل الحركة من حرف العلة إلى الحرف الصحيح بدون حذف لعدم الحاجة إليه . (فائدة) الهمزة المكسورة إن كانت مقلوبة عن واو نحو قائل لا تكتب تحت مركزها نقطتي الياء فإن كانت مقلوبة عن ياء ككائل نقط مركزها للدلالة على الأصل .

وما ذكر من إحلال اليائي هو الفصيح وهو لغة أهل الحجاز وبنو تميم يقولون مكبول على الأصل بدون إحلال لحصول الخفة ويتمسكون في ذلك بقول الشاعر (وأخال أنك سيد معيور) انتهى ثم ذكرت بناء المفعول من الناقص بقولي :

فصل في بناء المفعول من الناقص وما يذكر فيه من الإدغام

ادغم لمثلين كمغزو كذا مخشى لكن بعد قلب يحتملى

والأصل مخشوي فواوه قلب ياء كمرمي والإدغام يجب

يعنى أن بناء المفعول من الناقص الواوى نحو مغزو والأصل مغزو والقاعدة : إذا اجتمعت واوان الأولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الأولى في الثانية وهذا الإدغام واجب . ومن اليائي نحو مخشى ومرمى والأصل مخشوى ومرموى والقاعدة أن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الثانية وكسر ما قبل الأولى إن كانت واوا كما في المثالين فإن كانت ياء كما في صبي إذ أصله صبيو لم يحتاج

إلى ذلك فنقول في مخشوى ومروى مخشى ومرمى بقلب الواو ياء فيها لما مر
في القاهدة ثم أدغمت في الياء الثانية وجوبا فصار مخشى ومرمى بضم الشين وضم
الميم الثانية ثم أبدلت الضمة فيهما كسرة لتسلم الياء ثم شرعت في ذكر أمر
الفائب والحاضر من الأجوف بقولى :

فصل في أمر الفائب والحاضر من الأجوف

صيغة أمر فائب ليقل	من أجوف وأصله ليقول
وقل لحاضر وأصله جمل	أقول فالضم إلى الفاء نقل
واحذف لعين مطلقا والمهز في	حاضره إذ سبب له ابتنى

أى صيغة أمر الفائب من الأجوف ليقل من الواوى وفى اليائى لبيع وأصل
الأول — ليقول بسكون القاف وضم الواو . وفى الثانى لبيع بسكون الباء
وكسر الياء فنقلت الحركة فيهما من جرف العلة إلى الحرف الصحيح قبله كما
تقدم. فالتقى ما كان على غير حده فحذف حرف العلة فيهما وهو الواو فى الأول
والياء فى الثانى . وقولى (وقل لحاضر) أى أمر الحاضر من هذا الباب قل
من الواوى وبع من اليائى والأصل أقول بسكون القاف وضم الواو وأبيع
بسكون الباء وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلها ثم حذف
الواو من الأول والياء من الثانى فراراً من التقاء الساكنين كما تحذف أيضاً
همزة الوصل منهما لحصول الاستغناء عنها بالحركة ولزوال سببها لأنها استجلبت
للتوصل بها فى الابتداء بالساكن وقد زال وإليه أشرت بقولى إذ سبب له
انتفى . ثم أشرت إلى بناء أمر الحاضر من الناقص مع بناء المجهول منه بقولى :

فصل فى بناء أمر الحاضر من الناقص وبناء المجهول منه

من ناقص فى أمر حاضر حذف واو وياء كاهز وكارم يتصف

وغائب ليغز في الواوى كما تقول فى اليأى ليرم فاعلها
وكل مجهول لذا الباب اقلب الواو فى الواوى ياء تصب
ولو على التقدير فيما استقبلا والمضى والأمر ونهى حصلا

يعنى أنك تقول فى أمر الحاضر من الناقص أغزوارم بحذف الواو والياء
لأنه مبني على الوقف عند البصريين ومجزوم عند الكوفيين وحزم الناقص
ووقفه بحذف حرف العلة من آخره . أما أمر الغائب منه فيكون باللام المكسورة
فى أوله نحو ليغز وليرم بفتح حرف المضارعة فيهما وحذف حرف العلة لأنه
مجزوم باتفاق . وقوله (فيما استقبلا والأمر والنهى الخ) إشارة إلى أن مضارع
هذا الباب وأمره ونهيه المجهولات إذا صيغت من الواوى فالواو تقلب ياء فى
الثلاثة فتقول فى المضارع المجهول يغزى ويغزى ونغزى وإنما قلبت فى الأول
والثالث ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفى الأمر ليغز ليغزى لنغز الخ وتحذف
الياء من المفرد والمنكلم وجمع المذكر مطلقاً بعد قلبها ألفاً فى البعض . وتقول
فى النهى لا يغز لا يغزى لا أغز لا نغز وحكم حذف الياء مامر فى الأمر وقوله
(والمضى المجهول الخ) بيان لحكم آخر وهو أن الماضى المجهول من الناقص
الواوى تقلب واوه ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو هزى والأصل غزو
فقلب الواو ياء لما ذكر ولما فرغت من إعلال الأجوف والناقص شرعت فى
معتل الغاء بقولى :

فصل فى معتل المثال اذا كان بالواو

أسقط لفا مستقبل مما هلم مع أمر أو نهى مثال ينتظم
إن كان واوا وهو فى أبواب ثلاثة تأتى بلا ارتياب
فى وعد المقول فيه يعد والأمر هد ولا تمد يا أحد
والثان فى مفتوح حين كهب وهب لأمر ونهى لا تهب

وثالث بكسر هين كثير والأمر رث والنهى منه لاثر
وزيد من مكسور هين الماضى مع فتح لما ضارع لفظان تبع
فى الأمر والنهى وفى المضارع من وطئا ووسعا فسارع

يعنى أن معتل الفاء الذى يقال له المثال يستقط فاء فعله إذا كان واوا فى المضارع والأمر والنهى المعلومات من ثلاثة أبواب أحدها: فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المستقبل نحو وعد مضارعه يعد والأمر منه عد والنهى منه لا تعد . وقوله (يا أحمد) تكملة . وثانيها: فعل يفعل بفتح العين فيهما نحو وهب مضارعه يهب وأمره هب ونهى لا تهب . ثالثها: فعل يفعل بكسر العين فيهما نحو ورث مضارعه يرث وأمره رث ونهى لا ترث بحذف الواو فى الثلاثة من الثلاثة الأبواب وإنما حذفت الواو لاستقلالها بين الياء والكسر فى المستقبل المبدوء بالياء وفى الباقى تبعاله . وقوله : (وزيد من مكسور الخ) أى يزداد على الثلاثة الأبواب المذكورة لفظان من باب فعل يفعل للمكسور العين فى الماضى المفتوحها فى المضارع واللفظان هما وطىء ووسع فتقول فى مضارعهما يطؤ ويسع وفى الأمر منهما طأ وسع وفى النهى منهما لا تطأ ولا تسع وقوله فسارع أمر من المسارعة تكملة . ثم ذكرت الليف ينوهيه بقولى :

باب الليف المقرون والمفروق

وأحكم هلى كل ليف قرنا فى صرفه كتناقص من فعلنا
فقل طوى يطوى ولا تطو وما شابه من الفروع فاعلمنا
وذو انقراق فاه كما أهل ولاه أيضا كتناقص جعل
نحو وقى بالفتح قل فيه يقى بكسر قاف ونهى لا تقى
ليق فى الأمر وق لوقفه وقه بهاء السكت زد وانتهى

هذا الباب في حكم اللغيف وهو على نوعين مقرون ومفروق وقد تقدم الكلام على النوعين في باب حروف العلة والقصد من هذا الباب ما لكل نوع من الأحكام الصرفية وبدأت بالمقرون . بقولى : (واحكم على كل لغيف قرنا) أى احكم على اللغيف المقرون : وهو ما كان هينه ولا محرف علة في تصريف لامة كاللناقص أى كتصريف لام الفعل الناقص في الإهلال وعده لأن لام كل منهما حرف علة فيستوى الحكم فيهما . أما حكم عينه فكعين الصحيح فلا تتغير — بحال من الأحوال لأنه لو أعل مع اللام لزم نقض البناء والمثال طوى يطوى طيا لا تطواطو وماشابهه أى من بقية فروعه وقوله : (وذو افتراق الخ) أى اللغيف المفروق وهو ما كان فاؤه ولامه من حروف العلة فحكم فاه كحكم معتل الفاء في أنه إذا كان واوا يحذف من المضارع والأمر والنهى .

وأما حكم لامة فكلام الناقص لما مر في اللغيف المقرون مثاله وقى بفتح القاف ماض تقول في مضارعه يقي بكسر القاف وحذف الواو لما مر وفي أمر الغائب منه ليق وفي النهى لاتق وفي أمر الحاضر ق بقاء مكسورة وهو المراد بقولى (وق لوقفه ويزاد في آخره هاء السكت ساكنة في الواحد المذكور فقط نحو قه . وأشارت بقولى : (زد) إلى أنها زائدة . وقوله : (وانتبه) أمر من الانتباه تكلمة وتقول في التثنية منه قيا يعود الياء لخروجها عن الأخيرة باتصالها بضمير الفاعل وفي الجمع قرا والأصل قيووا بكسر القاف وضم الياء فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى القاف بعد حذف حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين كما فى ارموا ، وتقول في الواحدة المخاطبة قى والأصل قىي استثقلت الكسرة على الياء الأولى فحذفت مع الياء وفي جمع المؤنث قين بإعادة الياء للحقوق ضمير الجمع بها . ولما فرغت من مباحث المعتلات شرعت في مباحث المضاعف بقولى :

فصل فى مبحث المضاعف

إن مكنت عين مضاعف سا ولامه حرك أو كلاهما
فادغم وجوبا أولا فى الثانى كده مداً أخوا العرفان
أو كان عكس أول فظاهر * نحو مدبت وكيمدن اذكر
أو مكنت الحرفان ثا حرك مثلثا وأدغم وفك حكي
وإن أمرت من يمد فادغم وجاز تثليث وفك فاعلم
والأمر من فر يفر فر بالكسر والفتح وفك يجرى
وبابه يفعل بالكسر وعض بالفتح فى عين وأمر منه عض
بفتح أول وآخر ورد مع كسره والفك ليس ينتقد

هذا الباب فى مباحث المضاعف وماله من أحكام. فالمضاعف ما كان عينه
ولامه من جلس واحد كما سبق ثم هو من حيث هذه الكيفية لا يخلو إما أن يكون
عين فعلة سا كنة أو متحركة، فإن كانت سا كنة فلا يخلو من أن تكون اللام
متحركة أو سا كنة فالجمله أربع صور يجب الإدغام فى صورتين منها وهما إذا
كان العين سا كنة واللام متحركاً أو كلاهما متحركاً نحو مدا بصيغة المصدر
والأصل مدد بفتح الميم ومكون الدال الأولى فادغمت وجوباً فى الثانية، ومثال
ما إذا كان كل من العين واللام متحركاً مد ماض. يمد مضارع والأصل فى الأول
مدد بتحريك الدالين بالفتح سلبت حركة الدال الأولى ليتمكن الإدغام فى الثانية
لدفع الثقل ثم أدغمت وجوباً. وأصل المضارع يمدد بسكون الميم فنقلت حركة
الدال الأولى إلى الميم فبقيت سا كنة وبعدها الدال الثانية متحركة فوجب
إدغام الأولى فى الثانية فصار يمد. وقوله: (أو كان عكس أول فظاهر) إشارة
إلى صورة أخرى يجب فيها الإظهار وهى ما إذا تحرك عين الفعل مع سكون
لامه سكوناً لازماً ويكون ذلك باتصال ضمير الفاعل نحو مددت ويمددن بنون

النسوة فالإظهار في المثالين لازم والإدغام ممتنع . وقوله (أو سكن الحرفان) إشارة إلى صورة ثالثة يجوز فيها الإدغام والإظهار ، وهى ماذا كان كل من عين الفعل ولامه ما كنا بتسكين العين للإدغام واللام للجزم سكونا عارضا نحو لم يمد بتثليث الدال والفتح أولى للخفة ويجوز فيه الفك عن الإدغام وهو الإظهار نحو لم يمد فتلخص أن الإدغام فى المضاعف على ثلاثة أحوال واجب وممتنع وجائز وكلها معلومة من الصور الأربع المذكورة فليتأمل .

وقوله (وإن أمرت الخ) إشارة إلى أن الأمر من يفعل بضم العين من للمضاعف يجوز فيه الإدغام والفك وإن أدغمت فحرك آخره بالحركات الثلاث لكن الفتح أخف فتقول من يمد مد بضم الميم وتثليث الدال ويجوز فكه فتقول امدد . وقوله : (والأمر من فر) يعنى أن الأمر من يفعل بكسر العين يجوز فيه الإدغام والفك أيضا نحو : فريفر تقول فيه فر بكسر الفاء والراء ويجوز فتحها ولا يأتى منه الضم لعدم الإتياع ويجوز إقرار بالفك لأن الإدغام فيه جائز — وتقول فى الأمر من يفعل بفتح العين عض بفتح أوله مع فتح آخره وكسره ولا يجوز تحريكه بالضم لعدم الإتياع للعين ويجوز الفك فيه نحو اهضض ثم ذكرت باب افعل للمضاعف بقولى :

فصل فى حكم باب افعل اذا كان مضاعفا

أدغم لباب أفعل المضاعف	نحو أحب ويحب فأعرف
أحب فى الأمر بكسر الحاء مع	كسر وفتح الباء والضم امتنع
واحجب الأصل ويحبب أحبب	فانقل إلى الحاء مالباء قد حجب
من حركات فيكون ضابكنا	فأدغمه فى الثانى أو اظهر علنا

يعنى أن باب أفعل المضاعف يجوز فيه الإدغام والإظهار فتقول فى ماضيه

أحب بفتحات والأصل أحب بوزن أكرم فنقلت حركة الباء الأولى إلى الحاء وأدغمت الباء في الباء وتقول في المضارع منه يحب بكسر الحاء والأصل يحب ففعل به ما فعل بالماضي وتقول في أمر الحاضر منه أحب بكسر الحاء وفتح الباء وكسرها أما الضم فممتنع كما نهت على ذلك ، ويجوز فيه الإظهار كسابقه فتقول فيه أحب على الأصل بوزن أكرم وهذا معنى قولى أدغم لبلب أفعل إلى قولى أو أظهر علنا (واعلم) أنه لا فرق بين ماض هذا البلب وأمره في الصورة سواء كان قبل الإدغام أو بعده لكن الفرق بينهما بحركة الباء الأولى قبل الإدغام فإنها مفتوحة في الماضي ومكسورة في الأمر وبحركة الحاء بعد الإدغام فإنها مفتوحة في الماضي ومكسورة في الأمر أيضا تدبر وقس على هذا المضاعف من الخماسي نحو تهاد والسداسي نحو استعد وغير ذلك وكما أدغمت حرفا في حرف أدخلت بدله تشديداً بخلاف الإخفاء فإنه لا يشدد .

ولما فرغت من بحث المضاعف شرعت في بحث المهموز بقولى :

فصل في مبحث المهموز

وكل مهموز مسكن حوى	الترك للهمز وقلبا سوى
فإن يكن ما قبلها مفتوحا	فالهمزة اقلب ألفا صحيحا
كقولهم يأكل زيد لحما	ويأخذ الفلام إن جا مهما
أو كان مضموما فواوا قلبا	ككل من يومن حقاً غلبا
أو جاء مكسوراً فياء تعلن	كقولهم ائذن لمن يستأذن
وإن يكن محركا مع ما سبق	كقراء فهو بتخفيف أحق
أما إذا حرك بعد ساكن	جازالبقا والحذف للهمز أذعن
نحو مصل القرية في الكتاب	ألهنا الله إلى الصواب

يعنى أن المهموز من الأفعال هو ما يكون أحد حروفه الأصلية همزة فينظر

فيه فإن كانت الهمزة الواقعة فيه ساكنة جاز بقاؤها على حالها لحصول الخلة بسكونها في الجملة ويجوز قلبها ألفاً أو ياءً أو واواً أى من جنس حركة ما قبلها كما ذكرت ذلك بقولى: (فإن يكن ما قبلها الخ) مثال ما تقلب فيه ألفاً إذا كان الحرف الساكن قبلها مفتوحاً نحو يأكل ويأخذ كما فى النظم، ومثال ما تقلب فيه واو إذا سبقتها الضمة نحو يؤمن ويؤثر ومثال ما تقلب فيه ياء إذا سبقتها الكسرة نحو ايندنا وايت وقولى: (وإن يكن محرراً الخ) بيان لحكم ما إذا كانت الهمزة متحركة والحرف الذى قبلها متحركاً بفتحة فيلزم حينئذ تحريكها نحو قرأ يقرأ فإن الهمزة فيه لا تتغير أما إذا حرك ما قبلها بضم أو بكسر فيجوز قلبها واو مع الضم وياء مع الكسر نحو جون ويد ثم إن الهمزة المتحركة مع ما قبلها صوراً فى التحقيق يجعلها بين بين تطلب من المطولات ، أما إذا حركت الهمزة وقبلها حرف ساكن فجاء ما ذكرت بقولى (جاز البقاء والحذف ومثلت له بما جاء فى القرآن الكريم نحو سل القرية فى الكتاب أى القرآن الكريم فى سورة يوسف ، وقوله (ألمنا الله إلى الصواب) جملة دهائية والصواب هو ضد الخطأ وأصل سل القرية إسأل القرية فنقلت حركة الهمزة إلى السين للتخفيف فاستغنى عن همزة الوصل بتحرك السين فحذفت فاجتمع ساكنان أحدهما الهمزة بعد السين والثانى اللام فحذفت الهمزة لسببها ثم حركت اللام لدفع التقاء الساكنين وقد قرئ بإثبات الهمزة أيضاً وحاصل ما فى هذه القاعدة أن الهمزة إذا انفردت فلا تخلو من الحركة والسكون . فإن كان ما قبلها متحركاً وهى ساكنة جاز قلبها بجنس حركة ما قبلها ، وإن كان ما قبلها ساكناً فغير ممنوع من الحركة يجوز حذفها وتركها على حالها ، وإن كان ما قبلها متحركاً بفتحة لا تتغير الهمزة إلا نادراً وإن اجتمعت الهمزتان فى كلمة والثانية ساكنة فقلبها بجنس حركة ما قبلها وانجب نحو آدم وأوثر وقد جاء بحذف الهمزة

شدوذاً على غير القياس في الأمر من الأخذ والأكل والأمر وقد صرحت
بذلك في قولي :

وكل ومر وخذ بلفظ الأمر دون قياس حنف همزيجى

(واعلم) أن الهمزة إذا وقعت في أول الكلمة تكتب على صورة الألف
في كل حال . وإن وقعت في وسط الكلمة فإن كانت ساكنة تكتب على وفق
حركة ما قبلها . وإن كانت متحركة تكتب على وفق حركة نفسها وإن وقعت
آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها إن كانت متحركة لأن الحركة
الطرفية عارضة وإن كانت ساكنة لا تكتب على صورة شئ . هذا خلاصة
ما يحصل من التغيير في تصريف المبهوز وباقى تصريفه يكون على قياس الفعل
الصحيح إذ المبهوز ليس كالمعتل من جميع الوجوه وقد نهيت على ذلك بقولي
(وباقى مبهوز يقاس بالصحيح) أى غير ما سبق يكون تصريفه على قياس
تصريف الفعل الصحيح وقد مر بحثه ولما فرغت من تفصيل الأقسام الستة
أوردت ضابطاً إجمالياً ليكون أعون للحفظ فقلت .

(وكالصحيح غيره قس يانجيج) . (وانقل واسكن وابدلن إن اقتضى
مايوجين ذلك فهو مرتضى)

أى كلما وجدت فعلاً غير الصحيح من المعتلات وما يلحق بها فقه على
الصحيح في جميع الوجوه التى ذكرناها في باب تصريف الفعل الصحيح ثم
إن اقتضى القياس ودعا إلى إبدال حرف بحرف كقلب الواو ياء إذا انكسر
ما قبلها كما في قيل . أو إلى نقل حركة حرف هلة الى حرف صحيح ساكن
كما في يخوف . أو إلى إسكان بلا ثقل كما في يرمى فافعل ما يقتضى ذلك القياس
المعلوم من باب المعتلات وإن لم يقتض شيئاً مما ذكر فصرف الفعل الغير الصحيح

كالصحيح بلا تمييز كخشي ويوجل لأنه لا موجب للتغيير ثم إنه لما كان قد يوجد
المقتضى في بعض المواضع بدون تغيير في المعتلات ذكرت ذلك بقولى .

وقد يحى المقتضى لا تغيرا به لعل كنعو اهتورا
أوصحة البناء بهذا اختم نظى والله تعالى أعلم

أى قد يوجد في بعض المواضع المقتضى للتغيير في الكلمات المعتلة ومع
ذلك لا تغيير المعتلات فيه وذلك إما لصحة البناء في نحو استوى إذ لو قلبت واوه
ألفا لاجتمع ما كنان فيحذف أحدهما فيحصل اللبس فلا يدرى أنه من باب
استفعل أم من باب افتعل أو لعل أخرى نحو اعتور فإن وجود المقتضى فيه
أن تقلب واوه ألفا لكن لم يوجد لما منع وهو أن فتحة التاء في حكم الف تعاور
وألفه ساكنة لعدم قبولها الحركة . وقوله (والله تعالى أعلم) أى من كل عالم
اختتمت بذلك تبركا وردا للعلم إلى الله تعالى إذ هو العالم والعليم والأعلم على
الإطلاق ثم اختتمت الأجوزة بمجموعة من الدهوات رجاء الإجابة ووصفتها
ببعض الاوصاف للترهيب فيها فعسى الله أن يلبسها ثوب القبول إنه أكرم مسؤول فقلت

والحمد لله على التمام سألت ربى الحسن فى الختام
وأن يزكى على وينفعا لطالب وقارى ومن سعى
فى الطبع والنشر وربنا الكريم يعمم النفع بفضله العليم

حمدت فى آخرها كما حمدت فى أولها لما مر فى فضل الحمد . وتمام الشئ
آخره . وحسن الختام هو الكنز الأوفر الذى لا ينبغى لأحد أن يرغب عن الدعاء
به بل ينبغى للإنسان أن يكثر من الدعاء بحسن الخاتمة . وقوله وأن يزكى من
الزكية وهى النماء والتطهير والنفع هو إيصال الخير الى الغير وقوله ومن سعى
فى الطبع لهذه الرسالة والنشر لها بين العالم ومدحتها بقولى :-

أكرم بها منظومة حزينة	مفيدة قليلة وجيزة
فهي وإن لم تف بالمقصود	لكنها خلاصة المقصود
فالهم إلهي كل من يقرأها	أن يصلح العيب وأن يسرها
لأنها ركيكة المباني	فاقطة الشروط والأركان
فالشئ يعطى رفعة إن رفا	فاهله وضعة إن وضعا

العزيزة القليلة الوجود الغالية الثمن والمفيدة من الإفادة أى تفيد من اطلع عليها والوجيزة القليلة الألفاظ، والمقصود فى الشطر الأول من البيت الثانى من القصد وفى الشطر الثانى منه اللتان المشهور الذى هو أصل النظم فالهم إلهي الخ . جملة دهائية لمن اطلع على شئ من العيوب فأصلحه مع السطر لما ذكر أن من ألف فقد استهدف . ولا سيما من كان مثلى بمن ليس له رسوم فى العلم وخصوصاً هذا الفن إذ هذا المختصر هو أول قراءتى فى علم التصريف فتهجيت بقراءتى له على سبيل الترتيب والتصنيف ومن كان هذا حاله فلا بد أن يعذر بلا تريب ولا تعنيف ثم شرعت فى بقية الدعاء بقولى :

يارب واغفر لى ومن قد شاركا	واجمل كتابى نافعاً مباركاً
وارزقه إقبالا من الطلاب	ووفق الجميع للصواب
وصل يارب على المختار	وآله وصحبه الأبرار
ماصرف الفعل الصحيح والمعل	مع السلام هد ما المزن همل

قوله (ومن قد شاركا) بألف الإطلاق فى هذه الرسالة بالتصليح أو الطبع أو بأى نوع من أنواع المشاركة وقوله (واجمل كتابى) أى الشامل للنظم والشرح . والطلاب جمع طلبة جمع طالب وهو من يطلب العلم وقوله ووفق الجميع جملة دعائية ، والتوفيق خلق قدرة الطاعة فى العبد . وقوله وصل يارب اختتمتها بالصلاة على النبي ﷺ كما فعلت فى المقدمة امتثالاً لقوله ﷺ (لا تجعلونى كقدح الراكب ولكن اجعلونى فى أول الأمر وآخره) . أو كما قال

رسول الله ﷺ ، والمختار أى المصطفى والمنتخب وآله هم أنباهه إلى يوم
القيامة وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع به ﷺ مؤمناً
بعد البعثة كما تقدم . وقوله (ما صرف الفعل الصحيح والمعل) أى للمعل وقد
تقدم الكلام عليهما ، وقوله مع السلام أى التسليم وهو التحية والمزن هو
المطر وقوله همل أى هطل وتقاطر . والمراد من الصلاة والسلام عليه التأييد
والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

اللهم إني أسألك برحمتك التي ابتدأت بها الطامعين حتى قاموا أن تمن بها
على العاصين بعد معصيتهم فإنك الحسن بادنماً وهائلاً وأنا المسيء ومن شأن
الحسن إتمام إحسانه ومن شأن المسيء الإعتراف بعدوانه يا من أهل وما أهل
وستر حتى كأنه غفر أنت الغنى وأنا الفقير وأنت العزيز وأنا الحقير اللهم انظر
إلى نظر الرضا وامحني من ديوان أهل الجفا واثنين في ديوان أهل الصفا
وارزقني على ما عهدت من حسن الوفا واغفر لي ولوالدي ولمشايعي وإخواني
يا من تجاوز وهذا . اللهم من علينا بتوبة تمحو بها كل جريمة واختم لنا بالحسنى
وبلعنا المطالب والمآرب يا أرحم الراحمين واشمل في ذلك جميع أهلنا ومشايخنا
ومن له حق علينا ومن دعا لنا بمثله وكل المسلمين وحسبنا الله ونعم الوكيل
ولاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

وهذا آخر ما يسر الله جمعه في هذه الرسالة والحمد لله رب العالمين وكان
الفرغ من تسويده في الساعة الخامسة من يوم السبت الموافق ٢٢ اثنين وعشرين
من شهر ذي الحجة الحرام من سنة ١٣٨٩ هـ من هجرة سيد المرسلين عليه أفضل
الصلاة وأتم التسليم بقلم جامعہ الراجی من اللہ المغفرة والرضوان الفقير أحمد جابر
جبران عفی اللہ عنه وعافاه آمین .

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
باب حد التصريف مع بيان الأصل والفرع	١٨
فصل في بيان أبواب الثلاثي المجرد	٢٢
فصل في المزيد على الثلاثي	٢٧
باب الرباعي المجرد	٣٢
فصل في المزيد على الرباعي	٣٤
باب الوجوه التي اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر	٣٦
فصل في المصدر	٣٧
فصل في المصدر الميمي مع اسمى الزمان والمكان	٣٩
فصل في المصدر الميمي من غير الثلاثي	٤٢
فصل في بناء المرة من مصدر الثلاثي ومن الزائد عليه	٤٣
فصل في أبنية أسماء الآلة	٤٤
فصل في بناء الفعل الماضي المعلوم	٤٥
فصل في بناء الماضي المجهول - فصل في بناء المضارع المعلوم	٤٧
فصل في بناء المضارع المجهول - حكم لام المضارع	٤٩
فصل في بناء الأمر والنهي المأخوذ من المصدر	٥٠
فصل في بناء أمر الحاضر	٥١
باب أبنية اسم الفاعل	٥٢
فصل في تصريف أحمر وعطشان	٥٣
فصل في أبنية اسم المفعول من الثلاثي	٥٤
فصل في أوزان المبالغة	٥٥
باب في الأبواب التي لا يخرج عنها الصرف	٥٥
باب حد الفعل الصحيح وبيان تصريفه	٥٦

الصفحة

الموضوع

٦٢	• • • • • • • • • •	باب الفوائد
٦٣	• • • • • • • • • •	فصل في افتعل وحروف الأطباق
٦٤	• • • • • • • • • •	فصل في تعدية الفعل ولزومه
٦٧	• • • • • • • • • •	فصل في همزة أفعال
٦٨	• • • • • • • • • •	فصل في سين استفعال
٦٩	• • • • • • • • • •	فصل في حروف الزيادة - فصل في حروف العلة وحكم الفعل معها
٧١	• • • • • • • • • •	فصل في المضاعف
٧٢	• • • • • • • • • •	فصل في المهموز
٧٣	• • • • • • • • • •	باب المعتل والمضاعف والمهموز
٧٧	• • • • • • • • • •	فصل في المجهول من الماضي الأجوف
٧٨	• • • • • • • • • •	فصل في حكم لام الفعل من الناقص
٧٩	• • • • • • • • • •	اسم الفاعل من الناقص
٨٠	• • • • • • • • • •	فصل في أبنية الفاعل والمفعول من الأجوف
٨١	• • • • • • • • • •	فصل في بناء المفعول من الناقص وما يذكر فيه من الإدغام
٨٢	• • • • • • • • • •	فصل في أمر الغائب والحاضر والأجوف
٨٢	• • • • • • • • • •	فصل في بناء أمر الحاضر من الناقص وبناء المجهول منه
٨٣	• • • • • • • • • •	فصل في معتل المتال اذا كان بالواو
٨٤	• • • • • • • • • •	باب اللفيف والمقرون والمفروق
٨٦	• • • • • • • • • •	فصل في مبحث المضاعف
٨٧	• • • • • • • • • •	فصل في حكم باب افعال اذا كان مضاعفا
٨٨	• • • • • • • • • •	فصل في مبحث المهموز

دار العلوم للطباعة
القاهرة ٨ ش حسين حجازى ت : ٣١٧٤٨

رقم الايداع بدار الكتب
٤٩٦٦ - ١٩٧٦

